ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ – ١٦٥٢ العدد الرابع والعشرون ... محرم ١٤٤٢ هـ - سبتمبر ٢٠٢٠ م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة
للعلوم الإنسانية

العدد الرابع والعشرون ... محرم ١٤٤٢هـ - سبتمبر ٢٠٢٠م ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ - ١٦٥٢

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات.....

منهج الشيخ السعدي في بيان الهدايات القرآنية في تفسيره (من خلال سورتي الفاتحة والبقرة) 1

د. أحمد بن محمد أحمد آل مصوي الغامدي

المسائل العقدية التي اتفقت عليها فرق الخوارج..... 32

د. محمد بن سعيد بن حامد آل مدشة الغامدي

المقارنة بين الشريعة ومدونة جوستنيان (Justinien) في كتاب الوصايا من الباب السابع عشر وحتى الحادي والعشرين..... 64

د. أحمد علي محمد الغامدي

ظاهِرة الإجْحاف فِي الدرسِ اللغويّ: حذْفُ الحرْف أنْمُوذجًا..... 97

د. حسن بن محمد بن حسن القرني

البنية السردية في الرحلة (المازنية) إلى الحجاز..... 139

د. عبدالله بن خميس بن سوقان العمري

فاعلية استراتيجية التدريس المتمايز في تدريس العلوم على تنمية مهارات التفكير المتشعب والمهارات الاجتماعية لدى طلاب المرحلة المتوسطة بمحافظة الزلفي..... 168

أ. د. عبدالله بن عواد الحربي

تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة في ضوء مضامين الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية 2030..... 189

د. فيصل علي الغامدي؛ د. محمد عبدالكريم علي عطية؛ د. عمير سفر الغامدي؛ د. عزلاء محمد الغامدي

واقع برنامج الإعداد التربوي لطلاب المنح بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة..... 271

د. عبداللطيف بن محسن العريني

التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لمقياس اتجاه طلبة الدراسات العليا نحو الإحصاء..... 295

د. محمد بن راشد عبدالكريم الزهراني

تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة شقراء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة..... 326

د. يوسف بن محمد بن إبراهيم الهويش

The Effectiveness of Using Electronic Mind Maps to Develop Students' Knowledge of Multimedia Concepts at Albaha University..... 371

فاعلية استخدام خرائط ذهنية إلكترونية لتنمية مفاهيم الوسائط المتعددة لدى الطلاب في جامعة الباحة.....

د. عبدالله بن خليفة العديل

Service Quality Perception and Patients Satisfaction a Case Study of King Fahd Hospital Al-Baha, Saudi Arabia..... 385

تقييم جودة الخدمة ورضا المرضى في مستشفى الملك فهد بالباحة بالمملكة العربية السعودية.....

د. زياد مشعل الزايدي

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الباحة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

تصدر عن جامعة الباحة

مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

د. مكين بن حوفان القرني

مدير التحرير:

د. محمد عبد الكريم علي عطية

أعضاء هيئة التحرير:

د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. عبد الله بن خميس العمري
أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب ببلجرشي جامعة الباحة

د. محمد بن حسن الشهري
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الباحة

د. خديجة بنت مقبول الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

د. محمد بن عبد الكريم علي عطية
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

ردمد النشر الورقي: 7189 ـــ 1652

ردمد النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

رقم الإيداع: 1963 ـــ 1438

ص. ب: 1988

هاتف: 00966 17 7250341 / 00966 17 7274111

تحويلة: 1314

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa

الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

ظَاهِرة الإجْحَاف فِي الدَّرسِ اللُّغَويّ: حَذْفُ الحَرْف أنْمُوذجًا

د. حسن بن محمد بن حسن القرني

الأستاذ المشارك في قسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تناول ظاهرة الإجحاف بالدراسة والوقوف على تعريفها، وألفاظها، وأنواعها، وآثارها، وعرض نماذج لها مما حذف فيه الحرف وأدى إلى إجحافٍ بالكلمة، وبدأ البحث بمقدمة وانتهى بخاتمة واشتمل على فصلين رئيسين، الفصل الأول وفيه أربعة مباحث هي على التوالي معنى الإجحاف، وألفاظه، وأنواعه، وآثاره، والفصل الثاني يدور حول نماذج من حذف الحرف المؤدّي إلى الإجحاف، وفيه مبحثان هما حذف حرف المعنى أو بعضه، وحذف حرف من بنية الاسم أو الفعل. وأما المنهج العام فهو وصفيّ استقرائي يميل إلى التحليل، وخلُص البحث إلى أنَّ لهذه الظاهرة معانيَ وألفاظًا متعدّدة في الدرس اللغويّ، وأن ظهورها كان مبكرًا عند النحاة القدماء، وأورد البحث أنواعًا وآثارًا متعددة لها وقدَّم عددًا من نماذج حذف الحرف المؤدي إلى هذه الظاهرة، ولقد أوصت الدراسة بأن الدرس اللغويّ لا زال حافلًا بكثيرٍ من الظواهر اللغوية التي تحتاج مَزيدًا من البحث وهذه الظاهرة إحدى هذه الظواهر التي تحتاج مزيدَ عناية لتخرج للقاريء في صورة متكاملة.

الكلمات المفتاحية: الإجحاف؛ الدرس اللغويّ؛ حذف الحرف.

The Phenomenon of Linguistic Prejudice Ellipsis "AL-IJHAF", the Ellipsis of Letter as an Example

Dr. Hassan bin Muhammad bin Hassan Al-Qarni

Associate Professor in the Department of Language, Grammar and Morphology

Faculty of Arabic Language at Umm Al-Qura University

Abstract:

This research studies this phenomenon, defining it, showing its words, its types, its effects as well as showing some examples where the ellipsis of a letter led to prejudice of the word, Research Methodology: This research starts with an introduction and ended with a conclusion. It includes two chapters. Chapter one includes four topics, respectively: Prejudice meaning, its words, its types, and its effects. Chapter two gives examples for ellipsis of letters leading to prejudice including two topics: Topic one handles the ellipsis of meaning letter or part of it, and topic two handles the ellipsis of a letter from word structure or verb structure. This research employs the inductive descriptive approach, which is close to analysis, Research findings: This research concluded that this phenomenon has many words and meanings in the linguistic lesson, and Grammar scholars handled it early. The research presents many types and effects for this phenomenon in addition to many examples for it. Recommendations: The linguistic lesson is still full of linguistic phenomena which need more study, and the phenomenon of Prejudice Ellipsis is one of these phenomena which need more research to be introduced perfectly to the reader

Keywords: AL-IJHAF, Linguistic Lesson, Ellipsis.

مقدمة:

الحمدُلله ربِّ العالمين، نحمده حَمْد الشاكرين، ونَشكُره شُكرَ الشاكرين، الذي خَلَق الإنسانَ، علَّمه البيانَ، وصوّر له السبيلَ القويمَ لينهجَه، وخطَّ له مَسلكَ الحقِّ ليسلُكه، زوَّده بالحكمة في الجنان، والبيان في المنطق واللسان، فله الحمدُ آناءَ الليلِ وأطراف النهار، والصلاة والسلام على رسول الله، عَلَمِ الهداية، وأشرفِ البريَّة، وعلى آله وصحبه، الذين كانوا أئمةً، وكانوا هم الوارثين .. أما بعد:

فلقد شرَّفنا الله جميعًا بالإسلام، وشرَّف العربيةَ حين جعلها وعاءً للقرآن، وقد وعد تباركَ وتعالى بحفظ كتابه، فحفظ معه لُغتَه، بأنْ صرفَ نحو الاهتمام بها الأفئدةَ، وشغلَ بها الألباب، فانكبَّ على مُدارستِها عُلماءُ كبارٌ، أخذوا يجوبون وِدْيانَها وسهولَها؛ بحْثًا عمَّا خفيَ من أحكامها، ودراسةً لما دقَّ من أسرارها.

ولم يكنْ هذا المطلبُ يسيرَ المنالِ، ولا قريبَ التناولِ؛ إذْ يحتاجُ معه الأمر إلى طولِ التدَبُّرِ، وحُسنِ التفكُّرِ، وإمعان النظر. ولقد مَنَّ الله تعالى عليَّ بأنْ جعلني واحدًا من خَدَمَةِ هذه اللغة، الذين صرفوا جُلَّ وقتِهم للتنقيبِ في أعماقِها عن دُرَرٍ مكنونةٍ، ولآلئ مدفونةٍ.

ومنذ مُدَّةٍ وأنا أُقَلِّبُ في صفحاتِ الكتب في مكتبتي المتواضعة، لفتَ نظري "مصطلح الإجحاف" حينَ لاح لي أكثرَ من مرةٍ في بعض أُمَّات الكُتبِ، ككتاب سيبويه، وسرِّ صناعة الإعراب لابن جني، وخصائصه وغيرها من الكتب. فَعقَدْتُ العزمَ على تَتَبُّعِ هذه الظاهرة، بعد أنْ ظهرَ لي أنه لا يجْمعها كتابٌ، ولا يربط بينَ أشلائها دراسةٌ، فأردتُ بهذا البحثِ جمعَ شتاتِها المتفرّقةِ في بطونِ الكتب، ووَصْلَ حِبالها المنقطعةِ، راجيًا كشفَ النقابِ عن معناها، وألفاظها، وأنواعها، وصورها، ومُتطلعًا إلى إزالة الستارِ بنماذجَ متعددةٍ عن حجابها.

وقد تَجَمَّعتْ لديَّ مادةٌ أحسبُها كافيةً لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، ومن ثَمَّ كان هذا البحثُ الموسومُ بـ "ظاهرة الإجحاف في الدرس اللُّغَويّ: حذفُ الحرف أنموذجًا". واخترتُ حذف الحرف ليكونَ أنموذجًا لأني ألفيته أكثرَ ما يُعرض في هذه الظاهرة، سائلًا الله تعالى أن أكونَ ممَّنْ ولَّى وجههُ قبلةَ الصواب.

وهذه الظاهرةُ تدخل غالبًا تحت ظاهرة الحذف، وهي ظاهرةٌ – أعني ظاهرة الحذف – قد كُتِبَ حولها العديدُ من الدراسات منها:

١. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. د/ طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة، ١٩٩٨م.

٢. ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، للباحث بوشعيب برامو، بحوث مجلة عالم الفكر، العدد ٣، مجلد ٣٤، ٢٠٠٦م.

وغيرها من الأبحاث، وهي جميعها تختلف عن بحثي هذا، الذي سيتناول هذه الظاهرة مبينًا ما تُحدثه في النظام اللغوي من إخلال وإجحاف، ومختلفًا عنها في طريقة التناول.

وقد اقتضتْ طبيعةُ هذا البحث أن تنتظم في هذه الخطة:

- **المُقدمة**: بيَّنْتُ فيها سبب اختيار الموضوع، ووضعتُ فيها خطتهُ.
- **الفصل الأول**: ويشمل هذه المباحث:
  - المبحث الأول: تعريف الإجحاف لغة واصطلاحًا.
  - المبحث الثاني: ألفاظ الإجحاف في الدرس اللُّغَويّ.
  - المبحث الثالث: أنواع الإجحاف في الدرس اللُّغَويّ.
  - المبحث الرابع: آثار الإجحاف في الدرس اللُّغَويّ.
- **الفصل الثاني**: نماذج من حذف الحرف المؤدّي إلى الإجحاف، وفيه مبحثان هما: نماذج من حذف حرف المعنى أو بعضه، ونماذج من حذف الحرف من بنية الاسم أو الفعل. وقد اكتفيت فيهما بعدد من النماذج خوفًا من الإطالة التي لا تناسب طبيعة مثل هذه البحوث، ورتّبتُ مسائله بحسب ترتيب الألفية.
- **الخاتمة**: سجلتُ فيها أهمَّ ما توصل إليه البحث.
- **الفهرس**.

وبعد، فإنِّي أرجو اللهَ تعالى أن يكونَ هذا العملُ قد أزاح الستار – ولو بالشيء اليسير – عن هذه الظاهرةِ اللُّغَويّة، مُعتذرًا للقارئ الكريم عمَّا قد لحقه من تقصير، وصَدَقَ الله تعالى في قوله الكريم ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء آية ٨٢]. وحسبي أنني اجتهدتُ، وبذلتُ فيه طاقتي، والله تعالى أسألُ أن يوفقنا جميعًا إلى سبيل الرشاد.

الفصل الأول: معنى الإجحاف وألفاظه وأنواعه وآثاره

المبحث الأول: معنى الإجحاف لغةً واصطلاحًا:

الإجحاف لغةً: مصْدرُ الفعل (أَجْحَفَ)، يُقالُ: أَجْحَفَ فهو مُجْحِفٌ، والمفعول مُجْحَفٌ به. والأصلُ (جَحَفَ)، يُقالُ: جَحَفَ الشيء يَجْحفُهُ جَحْفًا: قَشَره، والجحفُ والمُجاحفةُ: أخْذُ الشيء واجترافُه[(١)].

ولهذه الكلمةِ في المعاجم اللُّغَويّةِ معانٍ عديدةٌ منها:

١. الذَّهاب بالشيء. يُقال: سَيْلٌ جُحافٌ وجُرافٌ، وهو الذي يَذهبُ بكل شيء[(٢)]،وعلى هذا المعنى قولُهم: موتٌ جُحافٌ: يَذهب بكل شيءٍ[(٣)].

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور ٢١/٩.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري ٩٦/٤.

(٣) ينظر: الصحاح، للجوهري ١٣٣٤/٤.

وقولُهم: أجْحفت بهم الفاقةُ: أذهبت أموالهم وأفقرتهم الحاجة[١]، ومنه حديث عمر – رضي الله عنه – قال لعدِيّ: إنَّما فرَضْتُ لقومٍ أجْحفَتْ بهم الفاقة[٢].

والجُحفة: موضعٌ بين مكةَ والمدينة، وهي ميقاتُ أهل الشام، وكان اسمُها مَهْيَعَة، فأجْحَفَ السيلُ بأهلها، أي: جرفهم وذهب بهم، فسُمِّيتْ الجُحْفَة[٣].

٢. الإضرار بالشيء.: قال ابن دُريد: «وأجحَفَ به الأمرُ إذا أضرَّ به»[٤]، وقالوا: سَنَةٌ مُجْحِفَةٌ: مُضِرَّةٌ بالمال[٥]، وعليه قولُ زهير[٦]:

إذا السَّنةُ الشَّهباءُ بالناس ونال كِرامَ الناسِ في الحَجْرةِ

ومنه قول الحُكماء: منْ آثر الدنيا أجْحَفَ بآخرتِه[٧].

٣. التكليف بما لا يُطاق. قال الزمخشريُّ: «وأجحَفَ بهم فلانٌ: كَلَّفهم ما لا يُطاق»[٨]. وقال المناوي: «الإجحافُ النقصُ الفاحشُ، مُسْتعارٌ من قولهم: أجْحفَ بعبده إذا كَلَّفه ما لا يُطاق»[٩].

٤. الإخْلال بالشيء. قال ابن سيده: «وأجْحَفَ بالأمر: قاربَ الإخلال به»[١٠]، ولأن أخَلَّ وأجحَفَ مترادفان فقد قال أيضًا: «وأخلَّ بالشيء: أجْحَفَ، وأخَلَّ بالمكان وغيره غاب عنه وتركه، وأخَلَّ بالثغور: قَلَّل الجندَ بها»[١١].

وكُلُّ هذه المعاني لـ (أجْحَفَ) تعود إلى أصلٍ واحد وهو المعنى الأول. قال ابن فارس: «الجيمُ والحاءُ والفاءُ أصلٌ واحدٌ، قياسُه الذَّهاب بالشيء مُسْتوعَبًا»[١٢].

كما ذكر ابنُ فارس أصلًا آخرَ لهذه المادة، وهو الميلُ والعدول. قال: «وأصلٌ آخرُ وهو الميلُ والعدولُ، فمنها الجِحافُ وهو أن يُصيب الدَّلوُ فَمَ البئرِ عند الاستقاءِ. قال[١٣]:

---

(١) ينظر: تاج العروس، للزبيدي ٦٧/٢٣.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير ٢٤١/١.

(٣) ينظر: الصحاح، للجوهري ١٣٣٤/٤.

(٤) جمهرة اللغة، لابن دريد ٤٣٩/١.

(٥) ينظر: اللسان، لابن منظور ٢٢/٩، وتاج العروس، للزبيدي ١٠٦/١٢.

(٦) من الطويل، ديوانه /٨٦.

(٧) ينظر: تاج العروس، للزبيدي ٦٧/٢٣.

(٨) أساس البلاغة، للزمخشري ١٢٤/١.

(٩) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي /٣٩.

(١٠) السابق ٩١/٣.

(١١) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده ٥١٥/٤.

(١٢) مقاييس اللغة، لابن فارس ٤٢٧/١.

(١٣) من الرجز وأوله: قد عَلمتْ دلوُ بني منافِ. ولم ينسب لقائل في: تهذيب اللغة، للأزهري ٩٧/٤. ولسان العرب، لابن منظور ٥٥١/١.

تقويمَ فرْغيْها عنِ الجِحافِ

وتَحاحفَ القومُ في القتال: مال بعضُهم على بعضٍ بالسيوف والعصِي. وجاحَفَ الذَّنبَ إذا مال إليه»[(١)].

وما ذكره هنا من وجود أصلٍ آخرَ لهذه المادة يعودُ إلى الأصل الأول، وهو الذَّهاب بالشيء؛ لأن الميلَ والعدولَ صورةٌ من صور الذَّهاب بالشيء عن أصله.

وأمَّا تعريف الإجحاف اصطلاحًا فلم أقفْ على حدٍّ له فيما اطّلعتُ عليه من مصادر، ولم يذكره سوى المناوي في نصِّه السابق الذي ذكرتُهُ آنفًا. ولكنِّي لاحظتُ أن هناكَ توافقًا بين معناه اللُّغَويّ الذي يعني في مفهومه العام الذَّهاب والنّقص، وبين ما جمعتُه من مواضع وصورٍ لهذه الظاهرة التي تدور جميعها حول النقص أيضًا.

وعليه يمكن تعريف الإجحاف بأنه إسقاطٌ لبعض حروف الكلمة يؤدّي إلى إضرار ببنيتها، أو إسقاطٌ للكلمة كلها يؤدّي إلى إخلال بالنظام اللُّغَويّ، أو هو حكمٌ لُغويٌّ عام يُخالفُ ما استقرَّت عليه قواعد العربية ونظامُها، يستوجب معه الأمر منعه، كالقول بجزم الأسماء، وإدغام حرف فيما هو أنقص منه صوتًا.

المبحث الثاني: ألفاظ الإجحاف في الدرس اللُّغَويّ:

وردت هذه الظاهرة بألفاظٍ عديدةٍ، أهمها الإجحاف، وفي تكرار ذكره في البحث ما يُغني عن الإعادة هنا. ومن هذه الألفاظ:

١– الإخلال: مصدر الفعل أَخَلَّ يُخِلُّ، وهو يعني في مفهومه العام: الترك، والغياب، وعدم الوفاء. قال الجوهري: «وأخلَّ بالشيء: تركه، وأَخَلَّت النخلةُ، إذا أساءت الحملَ»[(٢)]. وقال ابن سيده: «أخلَّ بالشيء: أجْحَفَ، وأخَلَّ بالمكان: غاب عنه وتركه، وأخَلَّ الوالي بالثغور: قلَّلَ الجندَ بها، وأخَلَّ به: لم يَفِ له»[(٣)].

وقد جاء في اللسان ما يؤكد أنّ الإخلال والإجحاف بمعنى واحد. قال ابن منظور: «وأخَلَّ بالشيء: أجحفَ، وأخل بالمكان وبمركزه وغيره: غاب عنه وتركه»[(٤)].

وجعلهما الزبيدي بمعنى واحد في قوله: «وأجحف بالأمر: قاربَ الإخلال به»[(٥)].

---

(١) مقاييس اللغة، لابن فارس ٤٢٨/١.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ١٦٨٩/٤

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده ٥١٢/٤.

(٤) اللسان، لابن منظور ٢١٥/١٢.

(٥) تاج العروس، للزبيدي ٦٩/٢٣.

واستعمل سيبويه الإجحاف مرادفًا للإخلال. قال: «واعلمْ أنَّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذ علينا منه شيء إلا ما لا بالَ له إن كان شذَّ، وذلك لأنه عندهم إجحافٌ أن يذهب من أقل الكلام عددًا حرفان»(١).

ثم استطرد قائلًا: «ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد ... ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة، وذلك قليلٌ؛ لأنه إخلال عندهم بهنَّ، لأنه حذْفٌ من أقل الحروف عددًا»(٢).

ومماَّ ورد من نصوص في التراث اللُّغَويّ تحمل هذا المصطلح ما ذكره الرُّماني. قال: «الذي يجوز في الترخيم حذفُ آخر الاسم في النداء من غير إخلالٍ ولا إجحاف، ولا يجوز الترخيم في غير النداء؛ لأن النداءَ موضعُ تخفيفٍ وتغييرٍ؛ إذ هو مفتاح كلام ليقبل عليك المخاطب ... ولا يجوز ترخيم كل منادى؛ لما يلحق بذلك من الإخلال أو الإجحاف؛ أمَّا الإخلال فلما قد وجب له بعلة صحيحة أن يجريَ على أصله في الإعراب، فلو رُخِّمَ لأخلَّ به ذلك، لمخالفته مقتضى العلة الصحيحة التي أوجبت له الإعراب»(٣).

وذكر الشاطبي هذا المصطلح أيضًا عند حديثه عن جَرِّ (ما) الاستفهامية، وما يجبُ أن يحدث حينئذٍ من حذف ألفها، وإلحاقها هاء السكت في الوقف. يقول: «ما الاستفهامية إذا حُذفت ألفها فالعرب ألحقتها مع الحرف هاء السكت في الوقف؛ إذ لو لم تفعل ذلك ووقفت على (ما) لوجب إسكان الميم مع حذف الألف، وذلك إخلالٌ فجبروها بأن ألحقوا الهاء لتبقى الميم متحركة»(٤).

٢- الانتهاك: الانتهاك مصدر الفعل انتهك ينتهك، وهو مأخوذ من مادة (ن هـ ك) التي تعني الجَهدَ والإضناء والنقص والمبالغة في العقوبة والأذى. قال ابن فارس: «(نَهَكَ) النون والهاء والكاف أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إبلاغٍ في عقوبةٍ وأذىً. ونهكته الحُمّى: نقصت لحمَه، وأنهكه السلطانُ عقوبةً: بالغ. ومن الباب انتهاك الحُرمة: تناولها بما لا يَحِلُّ»(٥).

ومما جاء في الحديث الشريف دالًا على انتهاك الحرمة ما جاء في حديث ابن عباس: «أنّ قومًا كانوا قتلوا، فأكثروا القتل، وزنوا فأكثروا وانتهكوا، فأتوا النبيّ – ﷺ – فقالوا: يا محمدُ إنَّ الذي تقول وتدعو إليه الحقُّ لو

(١) الكتاب، لسيبويه ٢/٢١٨.

(٢) الكتاب، لسيبويه ٢/٢١٩

(٣) شرح الكتاب، للرماني /٢٤٦.

(٤) المقاصد الشافية، للشاطبي ٨/٩٣.

(٥) مقاييس اللغة، لابن فارس ٥/٣٦٤.

تُخبرنا إنَّ لِما عملناه كفَّارة، فأنزل الله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ﴾ [الفرقان آية ٦٨]»(١).

وانتهك عِرْضَ فلان: بالغ في شتمه(٢)، والنَّهكُ: المبالغة في كلِّ شيء(٣). ومنه قوله ﷺ للخافضة: «أَشِمِّي ولا تنهكي فإنه أضوأ للوجه وأحْظى لها»(٤)؛ أي: لا تبالغي في استقصاء الختان، ولا في إسحات مَخْفِضَ الجارية(٥).

وممَّا جاء في كتب التراث حاملًا هذا اللفظ ما نَصَّ عليه ابنُ جنِّي في باب "زيادة الحروف وحذفها"، حيث ذكر امتناع حذف هذه الحروف لأنَّه جيء بها في الأصل نيابةً عن ألفاظ أخرى، فلو حُذفت لأدَّى إلى الإجحاف. يقول: «فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمَّا هو أكثرُ منها من الجمل وغيرها، لم يجُز من بعد ذا أن تتَخَرَّقَ عليها فتنتهكها وتجحف بها»(٦).

وأكَّد في حديثه أيضًا عن حذف الحروف على: «أنَّ حذف الحرفِ لا يسوغه القياسُ؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف»(٧).

وقال حين كان يتحدث عن ضعف حذف حرف العطف: «ووجه ضعفِه أنَّ حرف العطف فيه ضربٌ من الاختصار، وذلك أنَّه قد أُقيم مقام العامل؛ ألا ترى أن قولك: قام زيد وعمرو، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت "قام" الثانية، وبقيت الواو كأنها عوضٌ منها، فإذا ذهبْتَ تحذف الواو الثانية عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف»(٨).

٣- الوهن أو التوهين: يأتي الوَهْنُ في معناه العام بمعنى الضَّعْف. جاء في العين: «الوَهْنُ: الضَّعفُ في العمل وفي الأشياء، وكذلك في العظم ونحوه، وقد وَهَنَ العظمُ يَهِنُ وَهْنًا. وأوهنه يُوهنُهُ. ورجلٌ واهن في الأمر والعمل، وموهون العظم والبدن»(٩).

(١) السنن الكُبرى، للنسائي ٤٢١/٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري ١٧/٦، واللسان، لابن منظور ٥٠٠/١٠.

(٣) ينظر: اللسان، لابن منظور ٥٠٠/١، وتاج العروس، للزبيدي ٣٧٩/٢٧.

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير ٧٧٧/٤.

(٥) ينظر: تاج العروس، للزبيدي ٣٧٩/٢٧.

(٦) الخصائص، لابن جني ٢٧٥/٢ – ٢٧٦.

(٧) الخصائص، لابن جني ٢٨١/٢.

(٨) سر الصناعة، لابن جني ٢٨٠/٢، وينظر: اللسان، لابن منظور ٢٨١/١٠.

(٩) العين، للخليل ٩٢/٤، وينظر: اللسان، لابن منظور ٤٥٣/١٣، وتاج العروس، للزبيدي ٢٦٨/٣٦.

وعلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [لقمان من الآية ١٤]. جاء في تفسيرها: وهْنًا على وهْن: ضعْفًا على ضَعْف، أي: لزمها بحملها إيَّاه أن تضعف مرَّة بعد مرَّة، وقيل: وهْنًا على وهْن أي: جَهْدًا على جَهْدٍ(١).

وعليه أيضًا الحديث: "وقد وَهَنتْهم حُمىَّ يثرب"(٢) أي: أضعفتهم(٣).

وذكر الخليل للوهن معنىً آخر. قال: «والوهنُ: ساعة تمضي من الليل. يُقال: لقيتُه مَوْهنًا، أي بعد وَهْنٍ. وأوهن الرجل: دخل تلك الساعة»(٤). وقال ابن منظور في هذه الساعة: «هي نحوٌ من نصف الليل، وقيل: هو بعد ساعةٍ منه، وقيل حين يُدبر الليلُ»(٥).

وقد نَصَّ العكبري على هذه اللفظة في مسألة ترخيم الثلاثي بعد أن عرض رأي البصريين القائلين بالمنع، ثم رأي الكوفيين القائلين بالجواز، والذين استدلوا بوجود بعض الأسماء المعربة الموضوعة على حرفين ك(يد) و(دم). قال: «ولا يُقال إنَّ في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو (يد) و(دم) و(دَدٌ)؛ لأننا نقول: ما هو على حرفين ليس بأصل، بل حُذف منه ما يُكمله أصلًا، فالأصل في (يد): يَدَوٌ، وفي (دَدٌ): دَدَنٌ، فإذا حُذف منه فقد دَخلَه الوهنُ فلا يبقى أصلٌ يقاسُ عليه»(٦).

وكذلك صنع ابن يعيش عند حديثه عن أنَّ السين في اسطاع عوضٌ عمَّا لحق الفعل من ضررٍ بذهاب حركه عينه. قال: «لأنَّ التعويضَ إنما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتَّة، وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفًا، لحق العين توهينٌ وتغييرٌ، وصار مُعَرَّضًا للحذف إذا سُكِّن ما بعده، نحو: أطِعْ في الأمر، فعوض السين من هذا القدر من التوهين»(٧).

٤- اختصار المُختصر: الاختصار مصدر الفعل اختصر فهو مختصر، واختصرَ فلانٌ: وضع يَدَه على خاصرته، واختصر الطريق: سلَك أقربه وأقصره، واختصر الكلام: أوجزه(٨).

(١) ينظر: اللسان، لابن منظور ٤٥٣/١٣.

(٢) مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد ١٨٥/٣.

(٣) ينظر: تاج العروس، للزبيدي ٢٦٨/٢٦.

(٤) ينظر: العين، للخليل ٩٢/٤.

(٥) ينظر: اللسان، لابن منظور ٤٥٥/١٣.

(٦) ينظر: التبيين على مذاهب النحويين، للعكبري /٤٠٥.

(٧) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٤٤/٥.

(٨) ينظر: الصحاح، للجوهري ٦٢٦/٢.

وعرَّف ابن منظور الاختصار بقوله: «اختصار الكلام إيجازه، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول، وتستوجز الذي يأتي على المعنى، والاختصار حذفُ الفضول من كلِّ شيءٍ»(١).

وفرَّق أبو هلال العسكري بين الاختصار والإيجاز، فقال: «الاختصار هو إلقاؤك فضول الألفاظ من الكلام المؤلف من غير إخلالٍ بمعانيه، ولهذا يقولون: قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها، إذا ألقى فضول ألفاظهم، وأدَّى معانيهم في أقلِّ مما أدّوها فيه من الألفاظ، فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه. والإيجاز هو أن يُبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني، يُقال: أوجز الرجلُ في كلامه إذا جعله على هذا السبيل، واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصَّره بعد إطالة، فإن استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنييهما»(٢).

وليس في الاختصار أو الإيجاز على هذا المعنى أدنى غضاضة، بل هما سمة من سمات العربية بدليل قول أكثم بن صيفي: "البلاغة الإيجاز"(٣). وقول العرب: "خيرُ الكلام ما قَلَّ ودلَّ"(٤). و "رُبَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارة"(٥).

وقد جعلهما ابن سنان الخفاجي من شروط الفصاحة والبلاغة. يقول: «ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذفُ فضول الكلام حتى يعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة»(٦).

ويُشترط في الكلام المراد اختصاره ما يلي(٧):

أن يكون الكلامُ بعد الاختصار أجودَ وأبلغ، وهذا ما عناه سيبويه بقوله: «لو حَسُنَ بالذي لا يستغني به الكلامُ لحَسُن بالذي يستغني به»(٨).

أن يكون المعنى واضحًا جليًا بعد الاختصار، ولهذا قال المبردُ: «من كلام العرب الاختصار المُفْهِم»(٩).

ألاَّ يكون في هذا الاختصار اختصارٌ للمختصر، وهذا ما أبانه ابن جني بقوله: «أخبرنا أبو علي – رحمه الله – قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحافٌ به»(١٠).

---

(١) ينظر: اللسان، لابن منظور ٢٤٣/٤.

(٢) ينظر: معجم الفروق اللغوية، للعسكري /٢٧

(٣) العقد الفريد، لابن عبدربه ٢٨١/١.

(٤) العمدة في محاسن الشعر، للقيرواني ٢٤٦/١.

(٥) البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي ١٥١/٥.

(٦) سر الفصاحة، للخفاجي /٢٠٥.

(٧) المغني، لابن هشام ٦٠٣/٢.

(٨) الكتاب، لسيبويه ٢٨١/٢.

(٩) الكامل، للمبرد ٢٧/١.

(١٠) الخصائص، لابن جني ٢٧٣/٢.

وإلى هذا – أيضًا – أشار ابن يعيش في قوله: «وفي الجملة حذفُ الحروف ممَّا يأباه القياس؛ لأنَّ الحروف إنَّما جيء بها اختصارًا ونائبةً عن الأفعال، فـ (ما) النافية نائبةٌ عن (أنفي)، وهمزة الاستفهام نائبةٌ عن (أستفهمُ)، وحروف العطف عن (أعطف)، وحروفُ النداء عن (أنادي)، فإذا أخذتَ تحذفها كان اختصارًا للمختصر وهو إجحاف»(١).

المبحث الثالث: أنواعه:

للإجحاف في الدرس اللُّغَويّ أنواعٌ عدةٌ، منها:

١- الإجحاف بحذف الحرف: وأمثلته كثيرةٌ منها ما مرَّ ذكره، ومنها ما سيُعرض – إن شاء الله – في الفصل الثاني.

ومن أمثلة ذلك على المستوى الصرفي عدمُ جواز حذف الميم في نحو (يقوم) حالَ جزمها؛ لأنها لو حُذفت – وقد حُذفت الواو بسبب الجزم – لأدَّى إلى إجحاف بالفعل. قال الورَّاق: «الميم لو حُذِفت وبقيت الواو لجاز أن يلقاها ساكنٌ، ولا بُدَّ من حذفِ الواو أو تحريكها، فلو حُذفت أدَّى إلى الإجحاف بالفعل، ولو حركتها لأدَّى إلى الاستثقال»(٢).

ومن أمثلته أيضًا حذف الحرف الثالث في ترخيم الاسم الثلاثي، وقد منعه البصريون ومعهم الكسائي سواء كان متحرك الوسط أم ساكنَهُ(٣) ما لم يكن فيه هاء التأنيث، فإن كانت فيه جاز ترخيمه(٤)، وعلة المنع عند البصريين: «أن الاسم الثلاثي غايةٌ في الخفَّة، فلا يحتمل الحذف، ولو حُذِف آخره لأدَّى به إلى الإجحاف»(٥).

٢- الإجحاف بحذف كلمة: ومنه أنَّ النحاة اشترطوا في حذف العائد على الموصول جُملة شروط، منها ألاَّ يقع بعد لولا، لأنه يؤدّي إلى حذف المبتدأ أو الخبر معًا، وفي هذا إجحافٌ. قال الخضري: «ولا بعد لولا كالذي لولا هو لأكرمتُك؛ لوجوب حذف الخبر بعدها، فيلزم الإجحاف»(٦).

ومنه حذف المفعول إذا حُذف عامله. قال السيوطي – عند حديثه عن مواضع امتناع حذف المفعول به –: «خامسُها أن يكون عامله حُذِف، نحو: خيرًا لنا وشرًّا لعدوِّنا؛ لئلا يلزم الإجحاف»(٧). ولم يُبيِّن وجه الإجحاف هنُا، ووجهُه أن عامل المفعول مع فاعله قد حُذِف، فإذا حُذِف المفعول به كان حذفًا للجملة بأسرها.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٦٢/١.

(٢) علل النحو، للوراق /١٥٨.

(٣) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٧/١.

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ٢٢٣٢/٥.

(٥) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٩/١.

(٦) حاشية الخضري، للخضري ١١٠/١.

(٧) همع الهوامع، للسيوطي ١١/٢.

٣- الإجحاف بحذف جملة: ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ [النمل آية ٢٥] حيث قرأها السُّلمي، والحسن، وحُميد مخففة ﴿أَلاَ يَسْجُدُوا﴾ على معنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا(١). قال المرادي معلقًا على هذا التخريج: «وذهب آخرون إلى أنها في ذلك حرف نداءٍ، والمنادى محذوف، والتقدير: أَلاَ يا هؤلاءِ اسجدوا ... وضُعِّف بوجهين: أحدهما أنَّ (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها، وذلك إخلالٌ. والثاني: أنَّ المنادى مُعْتمدُ المقْصِد، فإذا حُذِف تناقض المراد»(٢).

ومنه – أيضًا – ما جاء في قول أبي حيان عند ذكره رأي ابن أبي الربيع في قولهم: أمَا أنْ جزاك الله خيرًا، حين رأى أنَّ (أنْ) زائدة وليست مخففة، وردِّه على من رأى أنَّها مخففة من الثقيلة. قال: «وما خرَّجوا عليه ضعيفٌ جدًا لأنهم قد حذفوا اسم (أنْ)، ثم حذفوا القول الذي هو الخبر، وهذا إجحافٌ كثيرٌ؛ إذ فيه حذف الاسم والخبر معًا»(٣).

٤- الإجحاف بحكم لُغَويّ عام: ومنه امتناع جزم الأسماء التي لا تنصرف. قال السُّيوطي: «والذي كان يجب قياسًا هنا خفضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماءُ الزمان نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة آية ١١٩]، وجزمُ الأسماء التي لا تنصرف؛ لشبهها بالفعل ... وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حُذفت الحركة أيضًا بعد حذف التنوين؛ إذ ليس في كلامهم حذفُ شيئين من جهةٍ واحدة»(٤).

ومن ذلك عدمُ جواز إدغام الراء في اللام؛ لأنَّه يؤدّي إلى ذهاب فضيلة التكرار الذي في الراء. قال الأنباري: «فأمَّا ما رُوي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام في قوله عزَّ وجل: ﴿نغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة آية ٥٨]، فالعلماءُ ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي، لا إلى أبي عمرو، ولعلَّ أبا عمرو أخفى الراء، فخفي على الراوي، فتوهَّمه إدغامًا، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت، لا يُدغم في ما هو أنقص صوتًا منه، وإنما لم يَجُزْ إدغام الحرف في ما هو أنقص منه؛ لأنه يؤدّي إلى الإجحاف به، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه»(٥).

المبحث الرابع: آثاره:

لا تَخْتصُّ هذه الظاهرة بالدرس النحوي فحسب، بل هي ظاهرة عامة، تدخل في المستويات اللُّغَويّة المختلفة، نحْوًا وصرفًا وصوتًا؛ ولأنها كذلك يحسُن بنا أن نتناول آثارها في جميع هذه المستويات لتتضح صورتها ولنجمع القدر الأكبر من آثارها. ومما تيسر لي جمعه من هذه الآثار:

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٢٩/٨.

(٢) الجنى الداني، للمرادي /٣٥٧.

(٣) التذييل والتكميل، لأبي حيان ١٧٦/٥.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي ٨٢/١.

(٥) أسرار العربية، للأنباري /٤٢٥ – ٤٢٦.

١- الإجحاف المؤدّي إلى المنع: ومن أمثلة ذلك حذفُ حرفين من الكلمة الموضوعة على ثلاثة أحرف. يقول سيبويه: «واعلم أنَّ ما جاء في الكلام على حرف قليل، ولم يشذّ علينا منه شيءٌ إلا ما لا بال له إن كان شذَّ، وذلك لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقلّ الكلام عددًا حرفان»(١).

ومعنى هذا أنَّ «أقلَّ الأسماء حروفًا ما كان على ثلاثة أحرف، فكرهوا أن يختلّ الاسم بذهاب حرفين وبقاء واحد»(٢).

ومن ذلك – أيضًا – الإجحاف بحذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه، لأن المضاف يُعدُّ نائبًا في عمله عن حرف الجر، فإذا حُذف كان من قبيل حذف النائب والمنوب عنه، وهذا ممتنِع. قال ابن يعيش: «اعلمْ أنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيفٌ في القياس، قليل في الاستعمال، أمَّا ضعفه في القياس فلوجهين: أحدُهما أنّ المضاف نائبٌ عن حرف الجر، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت: غلام زيدٍ، فأصله غلام لزيدٍ، وإذا قلت: ثوبُ خزٍّ، فأصله ثوبٌ من خزٍّ، فحُذفت حرف الجر، وبقي المضاف نائبًا عنه، ودليلًا عليه، فإذا أخذتَ تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه»(٣).

ومنه على المستوى الصوتي امتناع ادغام حرف فيما هو أنقص منه صوتًا، كامتناع إدغام الميم في الباء، في نحو: أكرِمْ بَكرًا؛ لأن الميم فيها زيادةُ صوت، وهي الغُنّة، فلو أُدغمت في الباء لذهبت هذه الغنَّة. يقول الأنباري – بعد أن ضرب المثال السابق –: «الميمُ فيها زيادةُ صوتٍ وهي الغنَّة، فلو أُدغمت في الباء لذهبت الغنَّة التي فيها»(٤).

٢- الإجحاف المؤدّي إلى فوات المعنى: ومن ذلك ما نصَّ عليه الأزهري عند حديثه عن التعجب مما زاد على ثلاثة. يقول: «ألا ترى أنك لو بنيت (أفعلَ) من ضاربَ، وانطلق، واستخرج، فقلت: ما أضربَه، وأطلقَه، وأخرجَه، لفاتت الدلالة على معنى المشاركة، والمطاوعة، والطلب»(٥).

٣- الإجحاف المؤدّي إلى وجوب إصلاح اللفظ أو استحسان إصلاحه: ومن ذلك استحسان زيادة هاء السكت على (ما) الاستفهامية عند جرِّها بحرف جر(٦)، أو إضافة. يقول الشاطبي: «هذه المسألة من تمام الفصل الأول، مما أُثبتت فيه هاءُ السكت خوفًا من الإجحاف بالكلمة، وهي مسألة (ما) الاستفهامية إذا

(١) الكتاب، لسيبويه ٢١٨/٤.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩٤/٥.
(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٢٦/٣.
(٤) أسرار العربية، للأنباري /٤٢٥.
(٥) شرح التصريح، للأزهري ٩١/٢.
(٦) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ٢١٨/٦.

حُذفت ألفُها، فالعرب ألحقتها مع الحرف بهاء السكت في الوقف، إذ لو لم تفعلْ ذلك، ووقفت على (ما) لوجب إسكان الميم مع حذف الألف، وذلك إخلالٌ، فجبروها بأن ألحقوا الهاء لتبقى الميمُ محرّكةً»[١].

ومن ذلك – أيضًا – ضرورة زيادة واو على (لو)، وياء على (كي) و(في) عند التسمية بها، ليخرجها من الإجحاف الذي سيلحق بها لو لم تُزد عليها. قال السيرافي: «وإذا سمَّيتَ بـ (في)، ولم تحكِ، ولم تزِد شيئًا، وجب أن تقول (فٍ) يا هذا، كما تقول: قاضٍ يا هذا، فلما كان فيها هذا الإجحاف، لو لم يُزَد فيها شيءٌ زادوا ما يخرجه عن حد الإجحاف، فجعلوا ما كان ثانيه واوًا يُزاد فيه مثلُها فيُشدَّد، وكذلك الياء، كقولك في (لو): لوّ، وفي (كي): كيّ، وفي (في): فيّ»[٢].

٤– الإجحاف المؤدّي إلى وجوب التصحيح: من ذلك أنهم شرطوا لقلب الياء واوًا أنْ تقع عينًا لجمع تكسير، صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي معتلة في مفردها، نحو: دار ديار، فإن كانت اللام معتلة وجب التصحيح وعدم القلب، فيُقال في جمع ريَّان: رِواء. قال ابن مالك: «فلو كانت اللامُ واوًا أو ياءً وجب تصحيح العين في الجمع؛ لئلا يتوالى إعلالان، وذلك أنّ اللام في هذا الجمع متطرف بعد ألف زائدةٍ، فيجب إبدالُها همزة .. فلو أُعِلَت العين أيضًا بإبدالها ياءً فقيل في جمع جَوٍّ: جياء، وفي جمع ريَّان: رِياء، لزِمَ توالي إعلالين، وذلك إجحافٌ بالأصل فَلُجِئَ إلى تصحيح العين، فقيل: جِواء ورِواء»[٣].

٥– الإجحاف المؤدّي إلى وجوب القلب: من ذلك قول العكبري: «إذا نَسبْتَ إلى مقصور ثلاثي قلبتَ ألفَه واوًا؛ لأنّ ياء النسب لا يُسكّن ما قبلها، والألف لا تكون ساكنة، وقُلبت واوًا لا غير، سواء كان أصلها الواو أو غيرها؛ لأنها مع ياء النسب أخفّ من الياء، ولم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، لأن الاسم الثلاثي أقلّ الأصول، فالحذف منه إجحافٌ به، ومؤدٍّ إلى اللبس»[٤].

٦– **الإجحاف المؤدّي إلى وجوب التعويض:** ومن ذلك ما جاء في مسألة حذف (كان) بعد (أنْ) المصدريّة، وبقاء اسمها. قال سيبويه: «من ذلك قول العرب: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقت معك، وأمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معك، ... فإنما هي (أنْ) ضُمّتْ إليها (ما)، وهي ما التوكيد، ولزِمتْ كراهيةَ أن يجحفوا بها، لتكون عِوضًا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضًا في الزنادقة واليماني من الياء»[٥].

---

(١) المقاصد الشافية، للشاطبي ٩٣/٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢٩/٤–٣٠.

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك /١٢٣.

(٤) اللباب في علل البناء، للعكبري ١٤٧/٢.

(٥) الكتاب، لسيبويه ٢٩٣/١–٢٩٤.

ومنه أيضًا حذف الواو من مصدر (وعد)، والتعويض عنه بالتاء في آخره ليكون المصدر (عِدَة)، ولو لم يُعوض بهذه التاء لأدى إلى إخلال ببنية الكلمة «إلاَّ أنه عوَّض منها تاء التأنيث؛ لئلا يدخل الوهنُ بالكلية على الأسماء التي هي الأصول وليست موضعًا للتصريف، فإن حذفْتَ التاء أعدْتَ الواو مفتوحةً فقلت وعْدٌ لزوال عِلّة الحذف»(١).

الفصل الثاني: نماذج من حذف الحرف المؤدّي إلى الإجحاف.

المبحث الأول: حذف حرف المعنى أو بعضه:

- **حذف (لا) من (لات) العاملة عمل ليس:**

تُعدُّ (لات) من أخوات (ما) التي تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي لا تعمل هذا العملَ إلا بشرطين هما(٢):

أن يكونَ اسمها وخبرها من أسماء الزمان، كالساعة والحين، والأوان.

أن يُحذفَ أحدُ معموليها، والغالبُ أن يكون المحذوف اسمها، نحو: يندمُ الظالمون ولاتَ ساعة مندمٍ، أي: ولاتَ الساعةُ ساعةَ مندمٍ.

وقد اختلف النحاةُ في تخريج قول الشاعر(٣):

العاطفونَ تحينَ ما مِن ... والمطعمونَ زمان أينَ المُطْعِمُ

وجاء خلافُهم على ثلاثة أقوال هي:

الأول: أن التاء زائدة في أول كلمة (حين)، وأصلُ هذا الرأي لأبي زيد، فقد حكى: «أنه سمِع مَن يقول: حسبُك تَلانَ، يُريد: حسبُك الآنَ، فزاد التاء»(٤). ونصَّ على هذا – أيضًا – أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، وذكر أنهم يزيدون التاء على (حين) و(أوان) و(الآن)، فيقولون: فعلتُ هذا تَحينَ كذا، وتأوان كذا، وتالآن؛ أي: حين كذا، وأوان كذا، والآن(٥).

واستشهد بالبيت السابق، وبقول أبي زيد الطائي(٦):

طلبوا صُلْحنا ولا تأوانٍ ... فأجَبْنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

---

(١) اللباب في علل البناء، للعكبري ٣٥٦/٢.

(٢) شرح ابن عقيل، لابن عقيل ٣١٩/١.

(٣) من الكامل وقائله أبو وَجْزة السعدي وهو في: الأزهية، للهروي ٢٦٤، والإنصاف، للأنباري ١٠٨/١، والخزانة، للبغدادي ١٧٨/٤.

(٤) الممتع في التصريف، لابن عصفور /١٨٢

(٥) الإنصاف، للأنباري /١٠٨.

(٦) من الخفيف وهو من شواهد: شرح المفصل، لابن يعيش١٥٣/٥، وحاشية الصبان، للصبان ٣٧٦/١.

وبقول الشاعر[١]:

نَوِّلِي قبلَ يومِ نأْيي وصِلينا كما زعمتِ تَلانَا

كما احتجَّ بحديث عمر – رضي الله عنه – حين ذكر لرجلٍ مناقب عثمان – رضي الله عنه – فقال له: «اذهب بها تالآنَ إلى أصحابك"[٢]. كما احتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقُال له الإمام "تحين»[٣].

وعلّق ابن عصفور على هذه الشواهد بقوله: «جميع هذا يُحكم على التاء بالزيادة، ولا يحتاج في ذلك إلى دليل لوضوح كونها زائدة»[٤]. واختار البغدادي هذا التخريج وجعله أسهل من التخريجين الآتيين. قال: «وتخريج هذا البيت على زيادة التاء أسهل وأقلُّ كُلْفةً من هذين التخريجين»[٥].

الثاني: أنَّ هذه التاء زائدةٌ، وهي في الأصل هاء الوقف، فأجرى الشاعرُ الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف. وقال بهذا ابنُ الأعرابي. قال الزجاجي ناقلًا رأيه: «قال ابنُ الأعرابي في قول الشاعر (تحين ما من عاطفٍ): العاطفونه بالهاء، ثم تبتدئ فتقول حين فإذا وصلتَ صارت الهاءُ تاءً»[٦].

وعلى هذا التخريج سار علماءُ منهم: أبو علي الفارسي[٧]، وابن جني[٨]، وابن سيده[٩].

الثالث: أن تكون حين قد حُذفت وكذلك (لا) ثم بقيت التاء دالةً عليها. وهو رأي ابن مالك يقول: «أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطفٍ، فحذف (حين) مع (لا)، وهذا أولى من قول مَنْ قال إنه أراد العاطفونه بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء»[١٠].

ونسب المرادي هذا التوجيه لبعض النحويين. يقول: «وأول بعضهم (تحين) على أنه أراد: لات حين، فحذف (لا) وأبقى التاء دالةً عليها»[١١].

---

(١) من الخفيف ونسب في الخزانة، ٤٨٦/٤ لعمرو بن أحمر الباهلي. وهو في: الإنصاف، للأنباري ١٠٩/١. والمقاصد النحوية، للعيني ٤٤٦/١.

(٢) الإنصاف، للأنباري ١٠٩/١.

(٣) الإنصاف، للأنباري ١٠٩/١.

(٤) الممتع في التصريف، لابن عصفور /١٨٢.

(٥) الخزانة، للبغدادي ١٧٨/٤.

(٦) حروف المعاني، للزجاجي /٧٠.

(٧) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي ١٧٨/٤.

(٨) ينظر: سر الصناعة، لابن جني ١٦٣/١. وخزانة الأدب، للبغدادي ١٧٨/٤.

(٩) ينظر: المخصص، لابن سيده ٨٢/٥.

(١٠) شرح التسهيل، لابن مالك ٣١٨/١

(١١) الجنى الداني، للمرادي /٤٨٧.

وأنكر النحاة هذا الرأي من جهتين؛ من جهة المعنى، ومن جهة ما يؤدّيه هذا الحذف من إجحاف بالحرف حين يُحذف جزءٌ منه ويبقى منه حرف، فأما المنع لجهة المعنى فيقول فيه أبو حيان: «وتخريجُ البيت على ما ذكره المصنف لا يتعقّل؛ لأنه يكون المعنى: هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثَمَّ عاطف»(١).

وأما من جهة الإجحاف الذي يلحق بالحرف بسبب هذا الحذف فيقول فيه المرادي: «وفيه غرابة حين يحذف العامل ويبقى منه حرفٌ واحدٌ، وهو مع ذلك عامل، وهذا لا نظير له»(٢).

وأوضحُ منه قول الدماميني حين عرض لهذه المسألة: «ونظير حذف (لا) قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾ [يوسف آية ٨٥] وهو كثير، إلاّ أنّه هنا ضعيفٌ؛ لأنّ فيه حذفَ الناسخ وبقاء معموله، ولأنّ فيه إجحافًا بحذف شيئين»(٣).

- **حذف نون (لكنْ) المخفَّفَة:**

لكنْ حرف يُفيد الاستدراك(٤)، ومعنى الاستدراك: تعقيبُ الكلام بنفي ما يُتوهمُ منه ثبوتُه، أو إثبات ما يُتوهم منه نفْيُهُ(٥)، وليست مركبةً على الأصحِّ(٦)، خلافًا لبعض الكوفيين الذين يرون أنَّها مركبةٌ، وأصلها: لكنْ أنَّ، فطُرِحتْ الهمزةُ ونونُ (لكنْ)(٧).

ويكادُ يُجمِعُ النحاةُ على أنَّ نونَها لازمةٌ، ولا يصحُّ حذفُها إلا في الضرورة(٨). قال سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر): «اعلمْ أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرفِ ما لا ينصرف ... وحذف ما لا يُحذفُ .. كما قال النجاشيّ(٩):

فلسْتَ بآتيهِ ولا أستطيعُهُ ولاكِ اسقِني إنْ كان ماؤكَ ذا

(١) التذييل، لأبي حيان ٢٩٧/٤

(٢) توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي /١٦٢٩

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ٢٦٠/٣.

(٤) من الطويل، ينظر: رصف المباني، للمالقي /٢٧٨، والجنى الداني، للمرادي /٦١٥.

(٥) ينظر: حاشية الصبان، للصبان ٣٩٨/١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني، للأشموني ٢٩٦/١.

(٧) ينظر: الجنى الداني، للمرادي /٦١٧.

(٨) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ٤٥٥/٣، والانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاّد /٢٦٠، واللامات، للزجاجي /١٥٩، والإنصاف، للأنباري ٦٨٤/٢، والارتشاف، لأبي حيان ٧٢٣/٢.

(٩) لم أجد أحداً نسبه للنجاشي سوى صاحب الجمل في النحو المنسوب للخليل /٢٣٣.

(١٠) الكتاب، لسيبويه ٢٧/١.

وكان الوجهُ في (لكنْ) بعد لقاءِ نونها ساكنًا أنْ تُحرَّك لا أنْ تُحذف؛ ولهذا قال السيرافيُّ في بيان الشاهد: «الشاهدُ فيه أنّه حذف النون من لكنْ لاجتماع الساكنين، والوجهُ أنْ يُحركَ لالتقاء الساكنين ولا يُحذف، ولكنه حَذَفَ مُضطرًا»(١).

وحركةُ نون (لكن) بعد لقائها الساكن هي الكسْر. قال أبو حيان: «وتُكْسرُ نونُ (لكنْ) قبل ألف الوصل، نحو ولكنِ النَّاس، ولكنِ ابْنك، وجاء حذفُها – إذ ذاك – في الشعر»(٢).

ولا يرى الكوفيون، ضرورةً في البيت؛ لأن أصل (لكنَّ) عندهم لكنْ أنَّ، كما سبق ذكرُه، ثُمَّ طُرحتْ الهمزةُ من (أنَّ)، وسقطت نون (لكنْ)، حيث استقبلتْ ساكنًا(٣)، وهذا ضعيف جدًا(٤).

والتمس ابن جني عِلّة لمنع حذف نون (لكن) وهي ما يؤدّيه هذا الحذف من إخلالٍ ببنية الكلمة. يقول: «ولآخر أن يقول: إنَّ (لكنْ) حرفٌ، والحروف لا يليق بها الحذفُ، إنما أكثرُ ما يكون ذلك في الأفعال والأسماء، فأماَّ الحروف فالحذف فيها قليلٌ جدًا، لا تكادُ تراه إلاَّ في المضعَّف نحو: رُبَّ، وإنَّ، فإذا خُفِّفت المشددةُ من الحروف فقليلٌ في بابه، فإنْ جئتَ تحذف المخفَّف فذلك إجحافٌ مُفْرِط»(٥).

وكذلك صنَع الصبان حين رَدَّ على الفراء الذي استدل بالبيت السابق على أنَّ (لكنَّ) مركبةٌ، وأصلها لكنْ أنَّ. قال: «أنشدَ البيت ليدفع بما دلَّ عليه من عهِدَ حذفَ نون (لكنْ) للساكنين، ما يقال هلاَّ كان المحذوف النون الأولى من (أنّ)، لأنَّ الضررَ حصل بها، ويُدفع أيضًا بلزوم الإجحاف حينئذٍ»(٦).

وقوله (ويدفع أيضا) يدُلُّ على أن الإجحاف الذي وقعَ بـ (لكنْ) حين حُذفتْ نونُها سيقع أيضًا بـ (أنَّ) لو قيل بحذف نونها.

- **حذف (لا) من (ولاسِيَّما):**

من الإجحاف بحذف حروف المعاني حذفُ (لا) من (ولاسِيَّما)، وهو يناقض ما ذهب إليه كثير من العلماء من وجوب استعمالهما معًا، ومن هؤلاء ثعلبٌ الذي علَّق على بيت امرئ القيس(٧):

ألا رُبّ يومٍ لك مِنْهُنَّ ولاسِيَّما يومٌ بِدارَةِ جُلْجُلِ

(١) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٢٥٢/١.

(٢) الارتشاف، لأبي حيان ٧٢٣/٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء، للعكبري ٢٠٦/١، والتذييل، لأبي حيان ١٠/٥.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء، للعكبري ٢٠٦/١.

(٥) المنصف، لابن جني ٢٣٠/١.

(٦) حاشية الصبان، للصبان ٣٩٩/١.

(٧) من الطويل، ديوان امرئ القيس ٢٨/١.

فقال: «من قاله – أي: ولاسِيَّما – بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس فقد أخطأ»[١].

وقد صرّح النحاس أن (لاسِيَّما) لا تُستعمل إلا مع الجحد ولم يذكر في حديثه الواو. قال: «ولا يجوز أن نقول: جاءني القومُ سِيَّما زيد، حتى تأتي بـ (لا)»[٢].

ونصَّ أبو حيّان أنَّ حذف (لا) من (لاسِيَّما) إنما يوجد في كلام الأدباء المولَّدين، لا في كلام مَنْ يُحتجّ بكلامه[٣].

وحكى الرضي أنه يُقال (سِيَّما) بالتثقيل والتخفيف مع حذف (لا)، وردَّه الدماميني بقوله: ولم أقف عليه من غير جهته[٤].

ويجوز تخفيف ياء (لاسِيَّما)، وهو رأي الأخفش[٥]، والنحاس[٦]، وابن جني[٧] وابن مالك[٨]، وفي هذا ردٌّ على ابن عصفور الذي زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء[٩].

واختلفوا في حذف الواو من (ولاسِيَّما)؛ فمنعه بعضهم، وأجازه آخرون[١٠]، وجعلوا منه قول الشاعر[١١]:

فِهْ بالعُقُودِ وبالأيْمانِ عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظم

جديرٌ بالقول أنَّ جماعةٌ من النحاة، منهم: الأخفش، وأبو حاتم، والنحاس عدُّوها من أدوات الاستثناء[١٢]، والصحيح أنها ليست من أدواته[١٣]؛ لعدم صلاحية (إلاَّ) مكانها، بخلاف سائر الأدوات فإنه تصلح (إلاَّ) مكانها[١٤].

وعلّلوا لعدم جواز حذف (لا) من (لاسِيَّما) بثلاث علل هي:

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس /١١٢.

(٢) شرح القصائد المشهورة الموسومة بالمعلقات، للنحاس /١١٠.

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ١٥٥٢/٣٠، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٣٧٤/٨.

(٤) ينظر: حاشية الصبان، للصبان ٢٥٠/٢.

(٥) ينظر: الخزانة، للبغدادي ٤٤٦/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان ٣٧٠/٨.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان ٣٧٠/٨.

(٨) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣١٩/٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ١٥٥٢/٣.

(١٠) ينظر: شرح الأشموني، للأشموني ٥٣٠/١، وخزانة الأدب، للبغدادي ٤٤٧/٣.

(١١) من البسيط والبيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣١٩/٢، والمغني اللبيب، لابن هشام ١٨٦/١، شرح الأشموني، للأشموني ٥٣٠/١، وخزنة الأدب، للبغدادي ٤٤٧/٣.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ١٥٤٩/٣، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢٩١/٣.

(١٣) ينظر: المصدران السابقان.

(١٤) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان ٣٦٤/٨.

أنّ حذف الحرف خارجٌ عن القياس؛ لأنه وُضِع للاختصار، فلو ذهبتَ تحذفه لكنت مختصرًا له هو أيضًا، "واختصار المختصر إجحافٌ به"(١).

أنَّ (لا) و (سِيَّما) تركّبا وصارا كالكلمة الواحدة، وحذف جزء الكلمة لا يصحُّ(٢).

أنَّ حذف (لا) يؤدّي إلى إخلال بالمعنى، لأنّ (لاسِيَّما) بمعنى لا مثل، فإذا قلنا: تُستحبُّ الصدقة في شهر رمضان ولا سِيَّما في العشر الأواخر، كان معناه: أن الصدقة مستحبة في شهر رمضان لكن استحبابها في العشر الأواخر أفضل من غيره، فإذا حذفت (لا) تساوى ما قبل (سِيَّما) في الاستحباب(٣).

- **حذف حرف الجرّ بعد الفعل اللازم:**

يأتي حذف حرف الجر على أربعة أقسام هي(٤):

١- أن يُحذف حذفًا قياسيًا مطّردًا، وذلك مع (أنّ) و(وأنْ)، وزاد ابن هشام (كي)(٥). واشترطوا للحذف أن يأمنَ اللبسُ، نحو: عجبتُ أن يُبغضَ ناصحٌ، أي من أن يُبغض، وطمعتُ أنَّك تقبل، أي: في أنَّك تقبل.

فإذا لم يأمن اللبس امتنع الحذف، نحو: رغبتُ أن يكونوا كذا؛ إذ يُحتمل أن يكونَ المعنى رغبتُ في أن يكون كذا، أو رغبت عن أن يكون كذا.

وأجاز الأخفش الصغير حذف حرف الجر من غير هذه الأحرف، بشرط أن يتعيّن الحرف ومكانُه، نحو: بريتُ القلمَ بالسكين، فيقال: بريتُ القلم السكين، فإن لم يتعين الحرف امتنع الحذف، نحو: رغبت في زيد(٦).

وردّ رأيه ابنُ مالك بقوله: «والصحيح أن يتوقف فيه على السماع»(٧).

٢- حذف جائز في سعة الكلام فيما سُمع من أفعال استعملتها العربُ تارةً متعديّة بنفسها وأخرى بحرف الجر، نحو: شكرتُ له وشكرتُه، ونصحتُ له ونصحتُه، ووزنتُ له ووزنتُه، ومنه قول الشاعر(٨):

أمرتُك الخير فافْعل ما فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشبٍ

(١) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان ٣٧٤/٨، والأشباه والنظائر، للسيوطي ٥٦/١.

(٢) ينظر: المصباح المنير، للفيومي ٣٠٠/١، وتاج العروس، للزبيدي ٣٢٦/٣٨-٣٢٧.

(٣) ينظر: المصباح المنير، للفيومي ٣٠٠/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢٩٩/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٤٩/٢، وشرح التصريح، للأزهري ٤٠٤/٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان، للصبان ٨٩/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام ١٦١/٢.

(٦) شرح ابن عقيل، لابن عقيل ٥٣٩/١.

(٧) شرح التسهيل، لابن مالك ١٥٠/٢.

(٨) من البسيط وهو لعمرو بن معدي كرب وقيل لغيره ديوانه /٦٣، ونُسب له في: المغني، لابن هشام /٣١٥، وخزانة الأدب، للبغدادي ٣٣٩/١، والدرر اللوامع، للشنقيطي ١٨٦/٥.

حيث تعدّى الفعل (أمر) إلى مفعولين بنفسه في العبارة الأولى (أمرتك الخير)، وفي الثانية تعدّى للأول بنفسه، وللثاني بحرف الجرّ.

وقد اختلف النحاةُ في أصالة هذه الأفعال التي تتعدّى تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر؛ فأنكر الكسائي[١] أن يُقال: شكرتُ لك، ونصحتُ لك. ونصَّ الفراء على أنَّ: «العرب لا تكادُ تقول شكرتُك، إنَّما تقول شكرتُ لك ونصحتُ لك، ولا يقولون نصحتُك»[٢].

وذهب ابن عصفور[٣]، وأبو حيان[٤] إلى أنّ كلّ واحدٍ منهما أصلٌ قائمٌ برأسه، وليس أحدُهما مُتفرعًا من الآخر.

وذهب الشّلوبين الصغير[٥] إلى أن الأصل أن تتعدَّى هذه الأفعال بنفسها، فإذا دخل حرف جر على المفعول فهو زائد[٦].

٣- حذف سماعي خاص بضرورة الشعر، كقول الشاعر[٧]:

تمرُّون الديار ولم تعوجوا كلامُكمُ عليَّ إذنْ حرامُ

أي: تمرُّون بالديّار.

وكقول الشاعر[٨]:

أستغفر الله ذنبًا لستُ رَبَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

أي: أستغفر الله من ذنبٍ.

وكقول الشاعر[٩]:

آليتُ حبَّ العراقِ الدهر والحبُّ يأكُلُه في القرية

أي: آليتُ على حبِّ العراق.

ويظهر الإجحاف في هذه المسألة في القسم الأول والقسم الثالث؛ أما الإجحاف الذي في القسم الأول، فلأنّ حذف حرف الجر مع (أنّ وأنْ) إذا لم يُؤمَن اللبس يؤدّي إلى الإخلال بالمعنى؛ لأنك إذا حذفتَ الحرفَ في

---

(١) ينظر: ما تلحن فيه العامة، للكسائي /١٠٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٩٢/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٣٠٠/١.

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ٢٠٨٨/٤.

(٥) هو محمد بن علي بن محمد الأنصاري، له شرح كتاب سيبويه، وأكمل شرح ابن عصفور على الجزولية. مات سنة ٦٦٠هـ. ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي ١٨٧/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢٠٨٨/٤.

(٧) من الوافر وهو لجرير بن عطية، ديوانه /٢٧٨، والرؤية فيه: أتمضون الرسومَ ولا تحيًّا ...

(٨) من البسيط ولم يُعين قائله هو من شواهد: الكتاب، لسيبويه ٣٧/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٦٣/٧، وهمع الهوامع، للسيوطي ١٧/٥.

(٩) من البسيط وهو للمُتلمس الضُّبعي، ديوانه /٦٥.

نحو: رغبتُ في أن يكون كذا وكذا، التبسَ المعنى بين أن يكون المراد (في) أو (عن) فيؤدّي ذلك إلى إخلال، لذا امتنع الحذف، ولهذا قال ابن مالك:

نقلًا وفي (أنَّ) و(أنْ) مَعْ أمْنِ لبسٍ كعجبتُ أن

وأمّا الإجحاف الذي في النوع الثالث فيظهر في نص ابن الصائغ الذي بيَّن علة امتناع هذا النوع واختصاصه بالضرورة الشعرية. يقول: «لا يجوز إسقاط حرف الجر إلا في الشعر، وذلك نحو: مررتُ بزيدٍ، فلا يجوز إسقاطُ هذه الباء؛ لأنها كالجزء من الاسم لاتصالها به، وكالجزء من الفعل لكونها مُعديّةً له وموصلةً إلى الاسم، فكلُّ واحدٍ من هذين – الاسم والفعل – مفتقرٌ إلى هذا الحرف، فخلُّوهما منه إجحافٌ بها»[١].

- **حذف حرف العطف:**

اختلف النحاةُ في حكم حذف العاطف، فمنعه علماءُ، منهم: ابن جني[٢]، والسُّهيلي[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الضائغ[٥]، وابن أبي الربيع[٦]. وعلل ابن جني لهذا الحكم بقوله: «ووجه ضعفه أن حرف العطف فيه ضربٌ من الاختصار؛ وذلك أنه قد أقيم مقام العامل؛ ألا ترى أن قولك: قام زيدٌ وعمرٌو، أصله قام زيدٌ وقام عمرٌو، فحذفتْ (قام) الثانية، وبقيت الواو كأنها عوضٌ منها، فإذا ذهبتَ تحذفُ الواو الثانية عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف»[٧].

وأضاف ابن أبي الربيع علَّةً أخرى وهي أن «القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها؛ لأن وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حذفت أخلَّ حذفها بالمعنى الذي وُضعتْ له»[٨].

كما أضاف ابنُ يعيش علةً ثالثة وهي: «أن الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرُّفَ لها لجمودها، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرُّف له، وشيء آخر وهو أن الحروف إنّما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ»[٩].

---

(١) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ ٣٢٦/١.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني ٢٨٠/١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر، للسهيلي /٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١١٧/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ٢٧٤/٥.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي ٥٦/١.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني ٢٨٠/٢.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي ٥٦/١.

(٩) شرح المفصل، لابن يعيش ١١٧/٣.

وخصَّ ابنُ هشام هذا الحذف بالشعر[١] وأورد له شواهد منها قول الحطيئة[٢]:

إنَّ امرأً رهطُه بالشام بَرَمْلٍ يبْرين جارًا شدَّ ما اغتربا

قال البغدادي: «منزله برمل يبرين معطوفة بالواو المحذوفة، أو صفة ثانية لاسم إنَّ»[٣].

وأجاز بعضُ النحاة حذف العاطف، منهم: أبو علي الفارسي[٤]، وابن عصفور[٥]، وناظر الجيش[٦]، والسيوطي[٧].

واحتجوا لذلك بشواهد منها: ما جاء في الحديث: «تَصَدَّق رَجُلٌ من دينار من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تمره»[٨]، ومنها ما حكاه أبو عثمان المازني عن أبي زيد أنه سمع "أكلتُ خبزًا لحْمًا تمرًا"[٩]، ومنها قول الشاعر[١٠]:

كيفَ أصبحتَ كيف يَعْـرِسُ الوُدَّ في فـؤادِ

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت[١١].

وأوّل المانعون المسموع من ذلك على أنه بدلُ إضراب[١٢]، وقال عنه ابن جني «وهذا كلُّه شاذٌّ، ولعله جميعُ ما جاء منه»[١٣]. ثم أشار إلى ما قد يحتمله الأمر مع الحذف من لبس وإشكال. يقول: «وشيءٌ آخر وهو أنك لو حذفتَ حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كُلفة الإشكال، وذلك أنّك لو حذفت الواو في نحو قولك: ضربتُ زيدًا وأبا عمرو، فقلتَ: ضربتُ زيدًا أبا عمرو، لأوهمتَ أنَّ (زيدًا) هو أبو عمرو، ولم يُعْلم من هذا أن (زيدًا) غير (أبي عمرو)، فلما اجتمع إلى الإجحاف قَبُحَ الحذفُ جدًا»[١٤].

---

(١) ينظر: المغني، لابن هشام ص٨٣١.

(٢) من البسيط، ديوانه /٤٣.

(٣) خزانة الأدب، للبغدادي ٢٩٠/٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان، للصبان ٧٣/٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢٥٢/١ و ٢٨٤/١.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش ٥٠٨/٧.

(٧) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ٢٧٤/٥.

(٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير ٤٥٧/٦.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك ١٢٦٠/٣، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢٠١٧/٤.

(١٠) من الخفيف وهو مجهول القائل، وهو في: الخصائص، لابن جني ٢٩٠/١، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ١٢٦٠/٣، وشرح الأشموني، للأشموني ٣٩٨/٢.

(١١) ينظر: شرح الأشموني، للأشموني ٣٩٩/٢.

(١٢) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ٢٧٤/٥، وحاشية الصبان، للصبان ١١٦/٣.

(١٣) الخصائص، لابن جني ٢٩١/١.

(١٤) سر صناعة الإعراب، لابن جني ٦٣٦/٢.

- **حذف (ياء) النداء في نداء اسم الإشارة واسم الجنس المُعيَّن:**

اختلف النحاة في جواز حذف (يا) عند نداء اسم الإشارة واسم الجنس المعين، فذهب البصريون إلى وجوب ذكر حرف النداء معهما، وقالوا: لا يجوز الحذف إلا في ضرورة الشعر(١).

وذهب الكوفيون إلى جوازه، وجعلوه قياسًا مطّردًا(٢)، ووافقهم ابن مالك، بيد أنه جعله قليلًا(٣) كما وافقهم على ذلك الشاطبي(٤).

واحتجّ الكوفيون على الجواز بشواهد(٥)، منها قول ذي الرُّمة(٦):

إذا هملَتْ عيني لها قال بمثلك هـذا لـوعةٌ وغـرامُ

أي: بمثلِكَ يا هذا.

وبقولهم: أَطْرِق كرا(٧)، وبقولهم: أصْبِحْ ليلُ(٨)، وبقولهم: افْتَدِ مخْنوقُ(٩).

وأضاف ابن مالك(١٠) إلى هذه الحجج قول النبي – ﷺ –: (اشتدي أزمة تنفرجي)(١١)، وقوله – ﷺ – على لسان موسى – عليه السلام –: (ثوبي حجرُ ثوبي حجرُ)(١٢) أي: ثوبي يا حجرُ.

وهذا كلُّهُ عند البصريين ضرورةٌ في الشعر، وشذوذٌ في النثر(١٣)؛ ولذلك لحَّنوا أبا الطيب المتنبي في قوله(١٤):

هذي برزتِ لنا فهجْتِ ثُمّ انصرفْتِ وما شفيتِ

أي: يا هذه، فحُذِفَ منه حرف النداء مع اسم الإشارة، وهذا لا يجوز عند البصريين(١٦).

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ١٠٥٤/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ١٠٥٤/٢، وشرح الأشموني، للأشموني ١٩/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٦/٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي ٢٤٩/٥.

(٥) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام ١٥/٤، وتوضيح المقاصد، للمرادي ١٠٥٢/٢، وشرح التصريح، للأزهري ١٦٥/٢، وشرح الأشموني، للأشموني ١٨/٣.

(٦) من الطويل وهو في ديوانه ١٥٩/٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٦/٣، وتوضيح المقاصد، للمرادي ١٠٥٥/٢.

(٧) أي أطرق يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك، وأطول عنقاً، وهي النعام قد صيدت، وحُملت إلى القُرى. وهو مثل يُضربُ لمن تكبّر وقد تواضع مَنْ هو أشرف منه. ينظر: مجمع الأمثال للميداني، ٤٣١/١، وشرح التصريح، للأزهري ١٦٥/٢.

(٨) مثلٌ يُضربُ عند إظهار الكراهية للشيء. مجمع الأمثال، ٤٠٣/١، وشرح التصريح، للأزهري ١٦٥/٢.

(٩) مثل يُضرب لكل مضطر وقع في شدة، ثم يبخل بافتدائه نفسه بماله. مجمع الأمثال، ٧٨/٢، وشرح التصريح، للأزهري ١٦٥/٢.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٧/٣.

(١١) كنز العمال، للمتقي الهندي ٢٧٤/٣.

(١٢) جامع الأصول، لابن الأثير ٣٢٣/٢.

(١٣) ينظر: شرح التصريح، للأزهري ١٦٥/٢، وشرح الأشموني، للأشموني ٢٠/٣.

(١٤) ينظر: شرح الأشموني، للأشموني ٢٠/٣، والمقاصد النحوية للعيني ١٧١١/٤.

(١٥) من الكامل، شرح ديوانه ١٩٣/٢.

(١٦) حاشية الصبان، للصبان ١٣٧/٣.

وترجع علَّة منع الحذف عند المانعين إلى أنَّ حرف النداء صار عوضًا عن (أيّ) في اسم الجنس واسم الإشارة؛ إذ الأصل فيهما: يا أيّها الرجل، ويا أيُّهذا، فلما حُذفت (أيٌّ) منهما لزمتهما (يا)، ولو حُذِف (يا) لأدّى إلى حذف العوض والمعوّض وفي ذلك إجحاف(١).

وفي هذا يقول أبو الحسن الورَّاق – عند حديثه عن جواز حذف حرف النداء –: «فهذا مطّرِدٌ في جميع الأسماء إلاّ النكرةَ والمبهم(٢)، فإنه لا يجوز إسقاط حرف النداء منهما؛ لأن المبهم هو من نعت (أيّ)، لأنك تقول: يا هذا أقبلْ، الأصل فيه: أيّ هذا، فيصير (هذا) نعتًا لـ (أيّ)، فلو قلت: هذا أقبلْ لأجحفت بالاسم إذا حذفت الموصوف وحذفت النداء»(٣).

وأكّد هذه العلة الأنباري في قوله: «فإن قيل: فهل يجوز حذفُ حرف النداء؟ قيل: يجوز حذف حرف النداء إلاّ مع النكرة والمبهم، لأنّ الأصلَ فيهما النداء بـ (أيّ)، نحو: يا أيُّها الرجل، وأيُّهذا، فلما اطّرحوا (يا) والألف واللام لم يطّرحوا حرف النداء؛ لئلا يؤدّي ذلك إلى الإجحاف بالاسم»(٤).

- **حذف نون التوكيد الخفيفة وليس بعدها ساكن:**

تُحذف نون التوكيد الخفيفة عند التقاء ساكنين، هما سكونها، وسكون ما بعدها، بخلاف التنوين الذي يُحرَّك ولا يُحذف. قال سيبويه: «وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولامٌ، أو ألف الوصل، ذَهبتْ كما تذهب واوُ يقُلْ لالتقاء ساكنين، ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرَّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى؛ لأنَّ الاسم أقوى من الفعل وأشدُّ تمكُّنًا»(٥).

ومن شواهد ذلك قولُ الشاعر(٦):

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أنْ تركعَ يومًا والدَّهْرُ قد رفعَهْ

حيث حُذِفتْ نونُ التوكيد الخفيفة قبل الساكن، وبقيت الفتحةُ دليلًا عليها(٧)، وثبوتُ الياء التي هي لامُ الكلمة مع وجود الجازم دليلٌ على أنَّ الفعلَ مؤكَّدٌ(٨).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي ٥/٢٥١-٢٥٢، وشرح التصريح، للأزهري ٢/١٦٥.

(٢) يضاف إلى ما يمتنع حذف حرف النداء منه: المندوب، والمستغاث، والمنادى البعيد، والمضمر، واسم الله تعالى إذا لم يُعوض في آخره ميم مشدَّدة. ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام ٤/١٣.

(٣) علل النحو، للوراق /٣٤٨.

(٤) أسرار العربية، للأنباري /١٧٣.

(٥) الكتاب، لسيبويه ٣/٥٢٣.

(٦) من المنسرح، منسوب للأَضْبط بن قُريع في تاج العروس، للزبيدي ١١/١٧٧، وبدون نسبه في: الصحاح، للجوهري ٦/٢٢١٨، وأساس البلاغة، للزمخشري ١/١٨٢، وشرح الكافية، للرضي ٤/٤٩٤.

(٧) ينظر: الدرر اللوامع، للشنقيطي ٢/١٦٤.

(٨) ينظر: عُدَّة السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين ٤/١٠٤.

فإن لم يَلِها ساكنٌ امتنع الحذفُ، وحُمِلَ ما ورد منه على الضرورة[١]، ومنه قولُ الشاعر[٢]:

اضْرِبَ عنْكَ الهمومَ ضرْبَكَ بالسيفِ قَونَسَ

وأصلُه: اضرِبنْ بالنون الخفيفة، فحُذفت النونُ للضرورة، وبقيت الفتحةُ دليلًا عليها[٣].

ومنه أيضًا[٤]:

إنَّ ابنَ أحْوصَ مغرورٌ في ساعديهِ إذا رامَ العُلا قِصَرُ

أراد أنْ يقول: فبَلِّغْنَهُ، فحذف نون التوكيد.

وتعودُ علّةُ منع هذا الحذفِ إلى أمرين هما: شذوذ الاستعمال، وما يؤدّيه هذا الحذف من نقضٍ لغرض التوكيد، الذي يُجاء به لأجل التقوية والتحقيق والتسديد، وحذفُ نونه يُخِلُّ بهذا المعنى، ولهذا قال ابنُ جني – معلقًا على شاهد (اضربَ عنك الهموم) –: «أراد اضربَنْ عنك، فَحَذَفَ نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال، ومن الضّعفِ في القياس على ما أذكرُ لك؛ وذلك أنَّ الغرض في التوكيد إنَّما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطنابُ والإسهابُ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذفِ هذه النون نقضُ الغرض، فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم في إدغام الملحق نحو مَهْدد وقَرْدَدَ»[٥].

وإنّما أراد ابنُ جنّي بالتمثيل بمنع إدغام نحو مهْدد وقَردد بيانَ أنَّ العرب لو أدغموا المثلين في هاتين الكلمتين لنقضوا الغرضَ الذي أرادوه من الإلحاق.

وأكد السيوطي هذه العلّةَ عند حديثه عن شروط المقيس عليه، فقال: «من شرطه ألاَّ يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوزُ القياسُ عليه؛ كحذف نون التوكيد في قوله:

اضربْ عنك الهمومَ طارقَها

أي: اضربَنْ، ووجه ضعفِه في القياس أنَّ التوكيدَ للتحقيق، وإنما يليق به الإسهابُ والإطنابُ لا الاختصارُ والحذفُ»[٦].

---

(١) ينظر: شرح الألفية، لابن الناظم /٤٤٨، والارتشاف، لأبي حيان ٢٤١٤/٥، وتوضيح المقاصد، للمرادي ١١٨٦/٣، والمغني، لابن هشام ٨٤٢/٢، والخزانة، للبغدادي ٤٥٠/١١.

(٢) من المنسرح، نُسِب لطرفة بن العبد في: المقاصد النحوية، للعيني ١٨١٣/٤، وشرح شواهد المغني، للسيوطي ٩٣٣/٢، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢١٩/١، والخصائص، لابن جني ٢٢٦/١، والارتشاف، لأبي حيان ٢٤١٤/٥.

(٣) ينظر: المقاصد النحوية، للعيني ١٨١٣/٤.

(٤) من البسيط، من شواهد: الإنصاف، للأنباري ١٧٩/١، والخزانة، للبغدادي ٤٥١/١١ ولم يُنسب فيهما.

(٥) الخصائص، لابن جني ١٢٦/١، وينظر: سر الصناعة، لابن جني ٨٢/١.

(٦) الاقتراح، للسيوطي /١٨٤.

- **حذف (أمَّا) الشرطيَّة:**

(أمَّا) حرفُ شرط، وتفصيل، وتوكيد[١]، مؤول بـ (مهما يكنْ من شيء)؛ لأنه قائمٌ مقام أداة الشرط وفعل الشرط[٢]، ولذلك يُجاب بالفاء لزومًا[٣].

والجمهورُ يُقدِّرون (أمَّا) بـ (مهما يكن من شيء)، كما تقدم، فإذا قلتَ: أمَّا زيدٌ فقادمٌ، فالتقدير: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ قادمٌ، فحُذف فعل الشرط وأداته، وأقيمتْ (أمَّا) مقامهما، فصار التقدير: أمَّا فزيدٌ منطلقٌ، ثم أخِّرت الفاء إلى الجزء الثاني لضربٍ من إصلاح اللفظ[٤].

ولأنّ (أمّا) نائبةٌ عن فعل الشرط والأداة فقد منعَ النحاةُ حذفها، وعدُّوه إجحافًا. قال ابن إياز: «أمَّا حذفُ (أمَّا) فلا يجوز؛ لأنّ (أمّا) نائبةٌ عن الفعل وأداة الشرط، فلو حُذفت كان فيه حذفُ النائب والمنوب، وهذا إجحافٌ كثير، وقد ارتكب كثيرٌ من الناس هذا المحظور، واستسهلوه، وذلك إذا كانت (أمَّا) مع بعد، فيقولون في أما بعد: وبعد فإن الأمر كذا»[٥].

كما منع ابنُ هشام أنْ تكون الفاء في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر آية ٦٦]، جوابًا لـ (أمَّا) مقدَّرة. قال: «الفاء في نحو ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ جوابٌ لـ (أمَّا) عند بعضهم، وفيه إجحافٌ»[٦].

ولم يُبيّن – رحمه الله – وجه الإجحاف فيه، ووجههُ أنَّ (أمَّا) نائبةٌ عن أداة الشرط وفعله، فلو حذفت كان فيه حذفُ النائب والمنوب عنه.

ولهذا – أيضًا – امتنع حذفُ جوابها؛ لأنه يؤدّي إلى حذف جملة الشرط برأسها «قال ابن هشام في حواشي التسهيل، لا يجوز حذف جواب (أمَّا)؛ لأن شرطها حُذِف، فلو حُذِف الجواب أيضًا لكان إجحافًا بها»[٧].

- **حذفُ (لام) جواب القسم من المضارع المثبت:**

لجملة القسم أركانٌ هي أداةُ القسم، والمُقْسم به، والمُقْسم عليه، ويسمى الأخير جواب القسم[٨].

---

(١) ينظر: المغني، لابن هشام /٥٦.

(٢) ينظر: الجنى الداني، للمرادي /٥٢٢.

(٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف، للهروي /١٤٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني، للمرادي /٥٢٢.

(٥) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لابن نجيم المصري ١/١٧.

(٦) المغني، لابن هشام /٦٦.

(٧) الأشباه والنظائر، للسيوطي ١/٥٦.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/٥٢٠، والارتشاف، لأبي حيان ٤/١٧٦٣.

ولا بُدَّ لجملة الجواب من رابط يربطها بالمقسم به، وهي في الإيجاب إنَّ مُثقَّلة ومخفَّفة، واللام، وفي النفي ما ولا وإنْ[١].

وإذا وقع جوابُ القسم مضارعًا مثبتًا لزمته اللامُ ونون التوكيد. يقول سيبويه: «اعلمْ أنَّ القسمَ توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفيٍّ لم يقع لزمتهُ اللامُ، ولزمتِ اللامَ النونُ الخفيفةُ أو الثقيلةُ في آخر الكلمة، وذلك قولُك: والله لأفْعلنَّ»[٢].

ولا يُكْتفى بأحدهما، أي باللام أو النون إنْ لم يُفصل بين الفعل واللام، وعُدَّ ذلك ضرورة[٣]. قال الرضي: «وقَلَّ خلو المضارع من اللام، اكتفاءً بالنون، وقد جاء[٤]:

وقَتيلُ مُرَّةَ أثأَرَنَّ فإنَّهُ فَرْعٌ وإنَّ أخاهُمُ لم يُقْصَدِ

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلاَّ في الضرورة، والكوفيون أجازوه»[٥].

ورجعَ السُّيوطي علّة وجوب التزام اللام مع المضارع المثبت، إلى أنَّها لو حُذفت لوجب حذف النون معها فيخلوا الكلام حينئذ من دلالة القسم[٦].

وأبينُ من قولِ السيوطي ما ذكره الورَّاقُ مِنْ قبلُ في قوله: «وإنّما لم يَجُزْ أنْ تُحذف من أجوبة القسم سوى (لا)؛ لأنَّ اللام لو حُذفت لوجب أن ينحذفَ معها النونُ، إذ كانا جميعًا قد اختصَّا بالحال لأجل القسم، وإذا كانا زائدتين معًا، وجب إذا استحق أحدُهما الحذف أن تَحذفَ الآخر، إذ لم يُعرضْ ما يمنعُ ذلك، فلمَّا لم يَجُزْ حذف الحرفين من الفعل؛ لأن ذلك يؤدّي إلى الإجحاف لم يجز حذف اللام»[٧].

المبحث الثاني: حذف حرف من بنية الاسم أو الفعل.

- **حذف نون (يكون) المجزوم المتّصِل بساكن:**

يُشترَط لحذف نون (يكون) أربعة شروط: أن يكون الفعلُ مجزومًا، وأن يكون جزمه بالسكون، وألَّا يتصل بضمير نصب؛ ولا بساكن[٨]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم آية ٢٠].

وردَّ النحويون جواز حذف هذه النون حين تستوفي الشروط لسببين هما[١]:

---

(١) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ١٧٧٤/٤، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢٤٢/٤.

(٢) الكتاب، لسيبويه ١٠٤/٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ٢٤٦/٤.

(٤) من الكامل، لعامر بن الطفيل، ديوانه /٥٦، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٤.

(٥) شرح الكافية، للرضي ٣١١/٤.

(٦) همع الهوامع، للسيوطي ٢٥٠/٤.

(٧) علل النحو، للوراق ٥٦٤.

(٨) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام ٢٤١/١.

١-كثرةُ استعمال كان ويكون، والعربُ دَرَجتْ على تغيير ما هو كثيرٌ في كلامهم.

٢-مضارعةُ نون (يكون) لأحرف المدّ، بسبب الغنّة التي فيها، فحذفوها، كما فعلوا ذلك في أحرف المدّ إذا وقعت لاماتٍ للمضارع المجزوم، نحو: لم يخشَ، ولم يدعُ، ولم يمشِ.

وخالَفَهم يونسُ، فأجاز حذفَ النون وإنْ وقع بعدها ساكنٌ[٢]، ووافقه ابنُ مالكٍ. قال: «وبقوله أقولُ؛ لأنَّ هذه النونَ إنَّما حُذفتِ للتخفيف، وثِقَلُ اللفظِ بثبوتها قبلَ ساكنٍ أشدُّ من ثِقلِه بثبوتها دون ذلك»[٣]، ثم أورد لذلك شواهدَ منها قول الشاعر[٤]:

فإنْ لم تَكُ المِرآةُ أبْدَتْ فقد أَبَدَتِ المرآةُ جَبهةَ ضَيغَمِ

وقول الشاعر[٥]:

لم يكُ الحقُّ سِوى أَنْ رَسمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

ووجه البيتين بأنْ لا ضرورة فيهما؛ لإمكان أن يقول الشاعر: فإنْ تكنْ المرآة، ولم يكنْ حقٌّ سوى[٦].

وقد سبق ابنُ جنّي ابنَ مالكٍ بالاستشهاد بالبيتين السابقين، فَعَدَّ حذفَ النونِ فيهما قبل السكون قبيحًا؛ لما فيهما من الإجحاف بالكلمة. يقول: «وقرأناه على بعض أصحابنا يرفعه إليه:

لم يكُ الحقُّ سِوى أَنْ رَسمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

أي: لم يكن الحقُّ، وكان حكمه إذا وقعت النون موقعًا تحرّك فيه، فتقوى بالحركة أن لا يحذفها؛ لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين، إذْ كُنَّ إلَّا سَواكن، وحذفُ النون من (يكن) أقبحُ من حذف التنوين ونون التثنية والجمع؛ لأنَّ النونَ في (يكن) أصل، وهي لامُ الفعل، والتنوين والنون زائدتان، فالحذفُ فيهما أسهلُ منه في لام الفعل، وحذفُ النون أيضًا من (يكن) أقبحُ من حذفِ نونِ (مِن) في قوله[٧]:

..... غيرَ الذي قد يُقال مِ الكَذِبِ

---

(٩) ينظر: الكتاب، لسيبويه ١٨٤/٤، وضرائر الشعر، لابن عصفور /١١٤، وشرح ابن عقيل، لابن عقيل ٢٩٩/١، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٢٣٦/٤، وشرح التصريح، للأزهري ٢٦٠/١.

(١) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان ٤٣٧/٤.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٦٦/١.

(٣) من الطويل وهو من شواهد سر الصناعة، لابن جني ٥٤٢/٢، ونُسِبَ فيه للخنْجر الأسدي، والتذييل، لأبي حيان ٢٣٧/٤.

(٤) من الرمل وهو من شواهد سر الصناعة، لابن جني ٥٤٠/٢، والتذييل، لأبي حيان ٢٣٧/٤، والخزانة، للبغدادي ٣٠٤/٩ ونُسِبَ فيه لحُسَيل بن عُرْفُطة.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٦٦/١.

(٦) من المنسرح وأوله: أبْلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً. ولم يُسب لأحد في: الخصائص، لابن جني ٣١١/١، وشرح الفصل، لابن يعيش ٣٥/٨.

لأنَّ يكن أصله يكون، فقد حُذِفت منه الواو لالتقاء الساكنين، فإذا حُذفت منه النونُ أيضًا لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالي الحذفين، لا سيَّما من وجهٍ واحد عليه ... ومثلُ قوله (لم يكُ الحقُّ) قولُ الحَنجر بن صخر الأسدي:

فإنْ لم تَكُ المِرآةُ أبْدَتْ فقد أَبَدَتِ المرآةُ جَبهةَ ضَيغَمِ

يريد: فإلَّا تكون المرآةُ، والقولُ فيهما واحد»[(١)].

وأكدَّ هذا الحكمَ في قوله: «ومع هذا فقولُهم (لم يَكُ الحقُّ) مشبَّهٌ بقولهم (مِلْغُلام)، و(مِلْآن)، يريدون من الغلام، ومِنَ الآن، ... حُذفت النون لالتقاء الساكنين، كذلك حُذِفت من (لم يك الحقُّ)، إلَّا أنَّ (مِلْآن) أحسنُ وأكثرُ في اللغة، لأنَّه لم يُحذف مِن (مِن) شيءٌ قبلَ حذفِ النون، كما حُذف من (لم يكن) عينُ الفعل، فحذفُ النون من (لم يكُ الحقُّ) إجحافٌ، لأنَّك تَحذف العينُ واللام جميعًا»[(٢)].

- **التعجب مما زاد على ثلاثة:**

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: ما أفْعَلَه، وأفْعِلْ به، ويُبنيان من كلّ فعل ثلاثي مجرّد، تام، مثبت، متصرف، قابل للتفاوت، غير مبني للمفعول، وليس الوصفُ منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء[(٣)].

فإن زاد الفعل على ثلاثة أصول تعجَّبنا منه بطريقة غير مباشرة بأن يُؤتى بصيغة تعجّب مستوفية للشروط، ثم يُؤتى بعدها بمصدر الفعل الزائد على ثلاثة منصوبًا أو مجرورًا، نحو: انتصر، حيث يُقال: ما أعظمَ انتصارَ الحقِّ، وأعظِمْ بانتصارِ الحقِّ[(٤)].

وقد اختلف النحاةُ في صياغة التعجب من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة على ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: أنه لا يجوز التعجب منه مطلقًا، وما ورد منه شاذٌ لا يُقاس عليه، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش[(٥)]، والجَرمي[(٦)]، والمازني[(٧)]، والمبرد[(٨)]، وابن السَّراج[(٩)].

---

(١) سر صناعة الإعراب، لابن جني ٥٤٠/٢ و٥٤٢.

(٢) المنصف، لابن جني ٢٢٩/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢٠٧٧/٤، والمساعد، لابن عقيل ١٦٢/٢ – ١٦٣. وزاد بعضهم على هذه الشروط: أن يكون الفعلُ على وزن فَعُل أصلاً لا تحويلاً، وألَّا يكون قد استُغني عن البناء في هذا الباب بغيره، وأن يكون واقعاً، ودائماً. والصحيح عدمُ اشتراط ذلك. ينظر: شرح الأشموني، للاشموني ٢٧٠/٢.

(٤) ينظر: المساعد، لابن عقيل ١٦٤/٢، وشفاء العليل، للسلسيلي ٦٠٧/٢، وشرح الأشموني، للاشموني ٢٧٠/٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس ٤٣٥/٢، وشرح التصريح، للأزهري ٩١/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١٤٦/٢.

(٧) ينظر: المساعد، لابن عقيل ١٦٤/٢، وشرح التصريح، للأزهري ٩١/٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٤٤/٧، والمساعد، لابن عقيل ١٦٤/٢.

(٩) ينظر: المساعد، لابن عقيل ١٦٤/٢، وشرح التصريح، للأزهري ٩١/٢.

القول الثاني: أنه يجوز التعجب منه مطلقًا، وهو مذهب سيبويه. قال: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يَجْرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكُّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله ... وبناؤه أبدًا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفْعَل»(١)، ومَالَ إلى ذلك ابن مالك(٢)، وصحَّحهُ ابنُ هشام الخضراوي(٣).

القول الثالث: وهو مذهب التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أفعل) للنقل، فلا يجوز – حينها – أن يُبنى منه صيغة تعجب؛ إذ لا يقال: ما أذهب نورَه، وبين أن تكون الهمزة لغير النقل فيجوز التعجب حينها، نحو: ما أظلمَ الليلَ، وما أقفرَ المكان(٤). وردَّ على هذا الشاطبي بقوله: «هذه التفرقة لم يقُل بها أحدٌ ولا ذهب إليها نحويٌّ، ويكفيه في الردّ مخالفته للإجماع»(٥).

ورجع النحاةُ امتناع صياغة التعجب مما زاد على ثلاثة إلى ما تؤدّيه هذه الصياغة من هدم لبنية الفعل. قال أبو حيان: «وأمَّا كون الفعل المصوغ من (أفعلَ وأفعِلْ) ثلاثيًا فاحترازٌ من أن يكون رباعيًا أصلًا أو مزيدًا نحو: دحرج وتدحرج، فإنَّه لا يمكن منه بناء أفْعَلَ وأفْعِلْ؛ لهدم بنيتِهِ، ولزوم حذف بعض أصوله»(٦).

وأضاف الشيخ خالد الأزهري علّةً أخرى هي الإخلال بالمعنى الدلالي للصيغة حين التعجب مما يزيد عن ثلاثة. يقول: «أن يكون الفعل ثلاثيًا، فلا يُبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة، نحو: دحرج وتدحرج وضارب، وانطلق، واستخرج، لأنَّ بناءها من ذلك يفوّت الدلالة على المعنى المتعجب منه، أما ما أصوله أربعة؛ فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة، وأما المزيد فلأنه يؤدّي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود؛ إلا ترى أنك لو بنيت (أفعل) من (ضارب) و (انطلق) و(استخرج) فقلت: ما أضربه، وأطلقه، وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب»(٧).

- **ترخيم الاسم الثلاثي:**

الترخيم في اللغة: التليين والتسهيل، ومنه ترخيم الأسماء في النداء(٨)، وهو أن يُحذف من آخر المنادى حرفٌ أو أكثر، كقولك إذا ناديتَ (سعاد): يا سعا، وحارث: يا حار(٩).

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٧٣/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٤٦/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ٢٠٧٨/٤.

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ٢٠٧٨/٤.

(٥) المقاصد الشافية، للشاطبي ٤٧١/٤.

(٦) التذييل والتكميل، لأبي حيان ٢٢٧/١، وينظر: المساعد، لابن عقيل ١٦٠/٢.

(٧) شرح التصريح، للأزهري ٩١/٢.

(٨) ينظر: اللسان، لابن منطور ٢٣٤/١٢.

(٩) ينظر: اللمع، لابن جني /١٧٦.

وقد اختلف النحاة في ترخيم الاسم الثلاثي؛ فذهب الكوفيون[١]، ووافقهم الأخفش[٢] إلى جواز ترخيمه إذا كان أوسطُه متحركًا نحو: يا عُنُ في يا عُنُق، ونحو: يا حَجَ في يا حَجَرُ.

وذهب البصريون، ووافقهم أبو الحسن الكسائي إلى عدم جوازه؛ سواء كان متحركَ الوسط أم ساكنه، ما لم يكن فيه هاء التأنيث[٣]، فإن كان فيه هاء التأنيث جاز ترخيمه بحذفها؛ لأنَّ التاء ليست من بناء الاسم نحو: يا هِبَ في يا هِبَة[٤].

واحتجَّ الكوفيون بقولهم: قد جاء في الأسماء المعربة ما يُماثله، نحو: يَدٍ ودَمٍ، فالأصل فيهما: يَدَيٌ ودَمَوٌ في أحد القولين، فلمَّا جاز ذلك هنا وجب أن يكون جائزًا في الترخيم[٥].

واستطردوا مُنبِّهين إلى أنه لا يلزم على كلامهم هذا جوازُ ترخيم الثلاثي ساكن الوسط، نحو: زيْد، وإن كان له نظير نحو: يدٍ، وغدٍ؛ لأنَّه إذا حُذِف الحرف الأخير وَجَبَ حذف الحرف الساكن الذي قبله، فيبقى الاسم على حرف واحد، وذلك لا نظير له في كلامهم، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركًا[٦].

وأمَّا البصريون فيرجعون علة المنع إلى قولهم: إنَّما امتنع ذلك لأنَّ الترخيمَ حذفٌ دخلَ في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبًا للتخفيف، فإذا كان الأمر كذلك فلا حاجةَ بنا إليه؛ لأنَّ الاسم الثلاثي غاية في الخفَّة، فلا يحتمل الحذف، ولو حُذِف آخرُه لأدَّى به إلى الإجحاف[٧].

ونَصَّ ابنُ جني على هذه العلة بقوله: «فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز أن تُرخِّمَه؛ لأنَّه أقلُّ الأصول، فلم يحتمل الحذف لئلا يلحق الإجحاف به»[٨].

وكذلك صنع العُكبري. قال: «الترخيمُ تخفيفٌ ولا أخفّ من الاسم الثلاثي، وهذه العدّة أقلُّ الأصول، فالحذف معها يجحفُ بها»[٩].

---

(١) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٦/١، والتبيين على مذاهب النحويين، للعكبري /٤٠٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢٢٣٢/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٧/١.

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ٢٢٢٩/٥.

(٥) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٧/١.

(٦) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٩/١.

(٧) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٥٩/١.

(٨) اللمع، لابن جني، ص ١٧٨.

(٩) التبيين على مذاهب النحويين، للعكبري /٤٥٦.

- **حذف ياء (كَيْئِنْ) إحدى لغات كأَيِّن:**

كأَيِّنْ من كنايات العدد، وهي ك (كمْ) الخبريَّة، تَدُلُّ على التكثير، ولازمةُ التصدير، ويكثُرُ جَرُّ تمييزها بـ (مِنْ)[١].

وهي مركبة من كاف التشبيه وأيّ الاستفهامية المنوَّنة[٢]، ولهذا جاز الوقفُ عليها بالنون؛ لأن التنوين لمَّا دخل التركيب أشبه النون الأصليةَ، ولهذا رُسِمَ في المصحفِ نونًا[٣].

وقد ذكر النحاةُ لها خمسَ لغاتٍ هي: كأَيِّن، وكائِنْ، وكَأْيِنْ، وكَيْئِنْ، وكَئِنْ[٤]، وأصْلُها وأفصحُها كأَيِّنْ[٥].

ويرَى أبو حيَّانَ أنّها بسيطةٌ، وليست مركبةً، وأنَّ العربَ تلاعبتْ بها[٦]؛ ولهذا قال: «وإنما جُعِلتْ هذه اللغاتُ كلُّها مُغيَّرة من (كأَيِّن)؛ لتقاربها في الحروف، واتحادها في المعنى ... وهي جميعُها تسويدٌ للورق، وإكثارٌ في الكلام ولا طائلَ تحته، فالأوْلى ادّعاء البساطة في هذه الكلمة»[٧].

ويظهر الإجحافُ في هذه المسألةِ في اللغة الأخيرة (كَئِنْ)؛ لأنَّهم حذفوا منها الياءَين دفعةً واحدة. يقول السَّمينُ الحلبي: «وفيها وجهان، أحدهما: أنه حذف الياءَين دفعةً واحدةً، لامتزاج الكلمتين بالتركيب، والثاني: أنه حذف إحدى الياءَين .. ثم حذف الأخرى لالتقائها ساكنة مع التنوين»[٨].

والتمس ابنُ سيده لهذا الإجحاف وجهًا، وهو وجود النظير لهذا الحذف. قال: «ومَن قال (كَئِنْ) بوزن عَمٍ، فإنه حذف الياء من (كيئن) تخفيفًا أيضًا، فإن قلتَ إنَّ هذا إجحاف بالكلمة؛ لأنه حذفٌ بعد حذف، فليس بأكثرَ من مصيرهم بأيْمُنِ الله إلى مِ الله، ومُ اللهِ، فإذا كَثُرَ استعمال الحرف حَسُن فيه ما لا يحسُن في غيره من التغيير والحذف»[٩].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٤٢٢/٢، والارتشاف، لأبي حيان ٧٨٩/٢، وشرح ابن عقيل، لابن عقيل ٣٨٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٨٠/٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ٣٨٨/٤.

(٤) ينظر: المفصل، للزمخشري /٢٢٨، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣٩٠/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٨٣/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان ٧٩٢/٢.

(٧) التذييل والتكميل، لأبي حيان ٥٨/١.

(٨) الدُّر المصون، للسمين الحلبي ٤٢٤/٣.

(٩) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده ٥٩٢/١٠.

- **إلحاق هاء السكتِ بعض الألفاظِ خوفَ الإجحاف:**

هاءُ السكتِ هاءٌ ساكنة تحلق آخر الكلمة وقفًا[١]، ويُؤتى بها لبيان الحركة عند الوقف[٢]، وسُمِّيت هاء السكت لأنه يُسكتُ عليها دون آخر الكلمة[٣].

وتلحق هذه الهاءُ وجوبًا في موضعين، هما[٤]:

١- الفعل الذي لم يبقَ منه سوى حرفٍ واحدٍ، كفعل الأمر من وَعَى يعي، ووقى يقي، فإنك تقول عند الوقفِ عليهما: عِهْ وقِهْ، وعند الوصل: عِ وقِ. ونَصَّ سيبويه على أنَّ سببَ وجوب هاء السكت هنا هو ما يحدثه الحذف من خَلَلٍ في بنية الكلمة. يقول: «هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلف حتى تصير حرفًا فلا يُستطاع أن يُتكلَّمَ بها في الوقف، فيعتمد بذلك اللَّحقِ في الوقف، وذلك قولك: عِهْ وشِهْ، وكذلك جميع ما كان من باب وَعَى يَعي، فإذا وصلت قلت: عِ حديثًا وشِ ثوبًا، حذفتَ لأنَّك وصلتَ إلى التكلم به فاستغنيتَ عن الهاء»[٥].

٢- (ما) الاستفهامية إذا وقعت مجرورة باسم، نحو: مجيء مَ جِئتَ؟، واقتضاء مَ اقتضى؟ فإنَّك تقول فيهما: مجيء مَهْ جئت؟ واقتضاء مَهْ اقتضى؟؛ وذلك للتفريق بينها وبين (ما) الخبرية، وهي الموصولة نحو: سألت عمَّا تسأل، والشرطية نحو: بما تفرحْ أفرحْ، والمصدرية نحو: عجبت ممَّا تشربُ.

ويرجع وجوب الهاء هنا إلى أنَّ الجار الاسمي لـ (ما) الاستفهامية في حكم الانفصال عنها بخلاف الجار الحرفي الذي يُعَدُّ كالجزء منها، فإذا حُذفت منها الألف بقيت على حرفٍ واحدٍ، وذلك إخلالٌ. قال الشاطبي موضحًا ذلك: «فلمَّا وقفوا أتَوا بهاء السكتِ؛ لأنَّ (ما) من أجل انفصالها حكمًا ممَّا قبلها تبقى على حرفٍ واحدٍ فكان الوقفُ عليها بالسكون غاية الإخلال، فلزمت الهاء عنده بخلاف الحرف إذا كان هو الجار، فإنّه لا يستقلُّ بنفسه، فكان اتصاله بمجروره اتصالًا تامًا، حتى صار كالكلمة الواحدة التي على أكثر من حرف، فلم يلزمها إلحاق الهاء»[٦].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام ٣١٣/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٥/٩.

(٣) ينظر: حاشية الصبان، للصبان ٢١٤/٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٥/٩، وأوضح المسالك، لابن هشام ٣١٣/٤، وشرح التصريح، للأزهري ٣٤٤/٢.

(٥) الكتاب، لسيبويه ١٤٤/٤.

(٦) المقاصد الشافية، للشاطبي ٩٩/٨.

وقد أضاف سيبويه موضعًا ثالثًا لموضعي وجوب هاء السكت، وهو أن تلحق بفعلٍ يبقى على حرفين أحدهما زائد نحو: لم يَفِهْ، ولم يَرَه، وعَلَّل لذلك بقوله: «وذلك لأنَّهم كرهوا إذهاب اللَّامات والإسكان جميعًا، فلمَّا كان ذلك إخلالًا بالحرف كرهوا أنْ يُسكنوا المتحرك»(١).

ورَدَّ بعضُ النحويين هذا الموضع، مستدلِّين بإجماعِ المسلمين على وجوبِ الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم آية ٢٠]. ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر آية ٩](٢).

وأَمَّا إلحاق هاء السكتِ جوازًا ففي أربعة مواضع هي(٣):

١- الفعل المُعَلّ بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: لم يغزُه، ولم يخشَه، ولم يرمِه، ومنه قول تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة آية ٢٥٩]، أم كان الحذف لأجل البناء، كما في فعل الأمر: اغزُهْ، واخشَهْ، وارْمِهْ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام آية ٩٠]. والأجود هنا الوقفُ بالهاءِ(٤) «وإنَّما كان الأكثرُ والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع؛ لأنَّ الكلمةَ قد لحقها الاعتلال بحذفِ آخرها، فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامِها وحذفَ الحركة»(٥).

٢- (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وإنَّما جازت الهاء هنا، لأنَّ (ما) مع حرفِ الجر كالكلمة الواحدة، لأنَّ حرف الجر لا يستقلُّ بنفسه، فهو معها كالجزء؛ ولذا لا تبقى على حرف واحدٍ إذا حُذِفتْ ألفها بسبب الجر.

٣- الاسم المبني على حركةِ بناءٍ دائمة، ولم يُشبه المعرب، كياء المتكلم، وكـ (هي وهو)، كما جاء في التنزيل العزيز: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ﴾ [القارعة آية ١٠]، و[الحاقة آية ٢٨]، و﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾ [الحاقة آية ٢٩]، والأصل: ما هيَ، ومالِيَ، وسلطانِيَ.

وفي عِلَّة جواز إلحاق الهاء لياء المتكلم يقول سيبويه: «كرهوا أن يُسكنوها إذ لم تكنْ حرف الإعراب وكانت خفيَّة فبيَّنوها»(٦). وأضاف الشاطبي عِلّةً أخرى وهي إصلاح الوهن الذي لحق بالياءِ عند الوقفِ عليها وإسكانها. يقول: «وحَسَّنَ أيضًا لحاق الهاء هنا أنّ الياء اسمٌ فكرهوا أن تكون على حرف واحدٍ ثم يُضعفونها

(١) الكتاب، لسيبويه ١٥٩/٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام ٣١٣/٤، وشرح التصريح، للأزهري ٣٤٤/٢.

(٣) ينظر: شرح التصريح، للأزهري ٣٤٥/٢، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢١٧/٦.

(٤) ينظر: شرح التصريح، للأزهري ٣٣٤/٢، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢١٧/٦.

(٥) همع الهوامع، للسيوطي ٢١٧/٦.

(٦) الكتاب، لسيبويه ١٦٣/٤.

بالإسكان، ومما جرى مجرى الياء قولهم: هِيَهْ وهُوَهْ، شبَّهوا ياء هي بياء بعدي وكرهوا في واو (هو) أن يلزموها الإسكان في الوقف فجعلوها بمنزلة الياء»[(١)].

٤- الفعل المدغم المجزوم نحو: لم يضلّ، إذ الأكثرية فيه: لم يَضَلَّهْ.

الخاتمة:

بعد هذه الجولةِ في بساتينِ الكتب ورياضِها الوارفةِ الظِّلال يحسُن بنا أنْ نقفَ على أهمِّ ما توصَّل إليه هذا البحث، ومنها:

(١) جال هذا البحثُ في معاني هذه الظاهرة لُغَويًا في معاجِمِ اللغة وتوصَّل إلى أنَّ لها معانيَ عديدة يجمعها الذَّهابُ والنقصُ.

(٢) أثبتَ هذا البحثُ أنّ هناك علاقةً قويةً بين معنى الإجحاف لغةً ومعناه اصطلاحًا. يتّضح ذلك من خلال النصوص الكثيرة المتناثرة في البحث التي حملت هذا المصطلح.

(٣) ظهر هذا المصطلحُ مبكّرًا جدًا عند النحاة القُدامى، كسيبويه في كتابه، وابن جني في سرِّ صناعة الإعراب، والخصائص.

(٤) ذكر البحثُ أنّ لهذا المصطلح ألفاظًا أخرى تنوب عنه في الدرس اللُّغَويّ، هي: الإخلال، والانتهاك، والتوهين، واختصار المختصر. وقدم أمثلةً لكل مصطلح منها.

(٥) ورد هذا المصطلح في الدرس اللُّغَويّ على أنواع عديدةٍ، منها: الإجحاف بحذف الحرف، والإجحاف بحذف الكلمة، والإجحاف بحذف الجملة، والإجحاف بحكم عام.

(٦) عَرَضَ هذا البحثُ بعض التأثيرات التي تُحْدِثُها هذه الظاهرة في الدرس اللُّغَويّ ممثلًا لكل تأثير، ومنها: الإجحاف المؤدّي إلى القول بالمنع، والإجحاف المؤدّي إلى فوات المعنى، والمؤدّي إلى وجوب إصلاح اللفظ أو استحسان إصلاحه، والمؤدّي إلى وجوب التعويض، أو التصحيح، أو القلب.

(٧) وَجَدَ هذا البحثُ أن ظاهرةَ الإجحاف أكثر ما تكون تحت ظاهرة الحذف، لكنها قد تخرج قليلًا عنه، كما هي الحال عند إدغام حرف فيما هو أنقص منه صوتًا.

(٨) قَدَّم هذا البحثُ نماذجَ متعددةً لحذف حرف المعنى أو بعضه ولحذفه من بنية الاسم أو الفعل، أثبت من خلالها القيمة الكبيرة لهذه الحروف، وأنَّ حذفها الخارج عن القياسِ هو حالة مرفوضة من حالات الحذف؛ لأنه يؤدّي إلى إخلال بنظام اللغة، أو ببنية الكلمة ولذا امتنع.

---

(١) المقاصد الشافية، للشاطبي ١١١/٨ – ١١٢.

المصادر والمراجع:

(١) القرآن الكريم.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت.د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨.

(٣) الأُزهيَّة في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ)، ت/ عبدالمعين المُلُّوحي، ١٩٩٣م.

(٤) أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

(٥) أسرار العربية لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، ت/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١هـ)، راجعه د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م.

(٧) الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، ت/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

(٨) إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، ت.د/ زهير زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.

(٩) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (٩١١هـ)، قدَّم له وصحّحه د/ أحمد سليم الحمصي، ود/ محمد أحمد قاسم، ط١، ١٩٨٨م.

(١٠) الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاّد (ت ٣٣٢هـ)، ت د/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

(١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) ومعه عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٨م.

(١٣) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (٦٧٢هـ)، ت.د/ محمد المهدي سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٢هـ.

(١٤) البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، (ت نحو ٤٠٠هـ)، ت.د/ وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.

(١٥) بغية الوعاة في طبقات اللُّغَويّين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

(١٦) تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ت/ مجموعة من المحققين، دار الهداية للنشر.

(١٧) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ت/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

(١٨) التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ت.د/ عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م.

(١٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت.د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

(٢٠) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني (ت ٨٢٧هـ)، ت.د/ محمد عبدالرحمن المفدي، ط١، ١٩٨٣م.

(٢١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، ت.أد/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

(٢٢) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، ت/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

(٢٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٨م.

(٢٤) التوقيف على مهمات التعاريف، لتاج العارفين المناوي (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبدالخالق ثروت، القاهرة، ١٩٩٠م.

(٢٥) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، ت/ عبدالقادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح.

(٢٦) الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ت.د/ فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.

(٢٧) جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، ت/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط، ١٩٨٧م.

(٢٨) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت.د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

(٢٩) حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل لمحمد بن مصطفى الخضري (ت ٢٧٨هـ)، ضبطه/ يوسف الشيخ البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة، ١٩٩٥م.

(٣٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.

(٣١) حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، ت/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

(٣٢) خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

(٣٣) الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، ت/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دون طبعة وتاريخ.

(٣٤) الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، ت.د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

(٣٥) الدرّ المصون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، ت د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

(٣٦) ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م.

(٣٧) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت.د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

(٣٨) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السَّكيت (ت ٢٤٦هـ)، دراسة وتبويب د/ مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(٣٩) ديوان ذي الرُّمة، ت.د/ عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع، ١٩٨٢م.

(٤٠) ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرحه وقدم له الأستاذ/ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

(٤١) ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.

(٤٢) ديوان المتلمِّس الضُّبعي، ت./ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ.

(٤٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢هـ)، ت/ أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

(٤٤) سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، ت.د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط، ١٩٨٥م.

(٤٥) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

(٤٦) السنن الكبْرى للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، ت/ حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.

(٤٧) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ) ت.د/ محمد الرِّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

(٤٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
(٤٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
(٥٠) شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت.د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
(٥١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر.
(٥٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ت.د/ صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية.
(٥٣) شرح ديوان المتنبي للعكبري، ت/ مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
(٥٤) شرح شواهد المغني للسُّيوطي (ت ٩١١هـ)، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر.
(٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.
(٥٦) شرح القصائد المشهورة الموسومة بالمعلقات للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، ت/ أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م.
(٥٧) شرح الكافية للرضي (ت ٦٨٦هـ)، ت.أ.د/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٠م.
(٥٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت/ عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م.
(٥٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ت/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
(٦٠) شرح كتاب سيبويه للرماني (ت ٣٨٤هـ)، ت.د/ سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٨م.
(٦١) شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
(٦٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، ت د/ عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة، ١٩٨٦م.

(٦٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.

(٦٤) الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ت/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

(٦٥) ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ت/ السيد إبراهيم، ط٣، ١٩٨٢م.

(٦٦) العقد الفريد، لابن عبدربه (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

(٦٧) علل النحو، للوراق (ت ٣٨١هـ)، ت.د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

(٦٨) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ١٩٨١م.

(٦٩) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ت.د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(٧٠) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم المصري (ت١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

(٧١) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

(٧٢) الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، ت/ عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

(٧٣) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، ت/ بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٨١م.

(٧٤) اللّامات، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، ت/ مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

(٧٥) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ت.د/ عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

(٧٦) لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت ط٣، ١٩٩١م.

(٧٧) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (ت ٧٢٠هـ)، ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤.

(٧٨) اللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٣هـ)، ت/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

(٧٩) ما تلحن فيه العامة، للكسائي (ت ١٨٩هـ)، ت.د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٢م.
(٨٠) مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار القلم، بيروت، دون طبعة.
(٨١) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت/ عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
(٨٢) المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
(٨٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، ت د/ محمد كامل بركات، ط١، ١٩٨٢م.
(٨٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ت/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.
(٨٥) معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧هـ)، ج١ تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط٢، ١٩٨٠م، ج٢ تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، وج٣ تحقيق د/ عبدالفتاح شلبي، ١٩٧٢م.
(٨٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
(٨٧) معجم الفروق اللُّغَويّة، لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، ت/ الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم، ط١، ١٤١٢هـ.
(٨٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ت.د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
(٨٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠)، ت.د/ عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠٧م.
(٩٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى"، للعيني (ت ٨٥٥هـ)، ت.أ.د/ علي محمد فاخر، و أ.د/ أحمد محمد توفيق، و د/ عبدالعزيز فاخر، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
(٩١) مقاييس اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ت/ عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
(٩٢) الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
(٩٣) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.
(٩٤) نتائج الفكر في النحو للسُهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(٩٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

(٩٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ج١ ت/ عبدالسلام هارون، ود/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ، وبقية الأجزاء ت.د/ عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م.

p-ISSN: 1652 - 7189 e-ISSN: 1658 - 7472 Issue No.: 24 ... Muharram 1442 H – September 2020 G

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Albaha University

دار المنار للطباعة 017 7223212

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs